جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم تجارية علوم التسيير وعلوم اقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel

دراسة حالة بالبنك الخارجي الجزائري -وكالة الوادي-01-

من إعداد الطالبة: ركابي صدام

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:عشي نبيل .....:أستاذ محاضر-جامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا.

الأستاذ: بن ساحة علي..... أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة(مشرفا ومقررا)

الأستاذ:بن قانة إسماعيل.....أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا.

الموسم الجامعي: 2015 / 2016

الإهداء

بدأت بأكثر من يد وقاسيت اكثر من هم وعانيت الكثير من الصعوبات وها انا اليوم والحمد لله اطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشواري بين دفتي هذا العمل المتواضع الى منارة العلم والامام المصطفى الى الأمي الذي علم المتعلمين الى سيد الخلق الى رسولنا الكريم سيدنا مُحَّد صلى الله عليه وسلم .

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة حفضها الله لنا ورعاها واطال في عمرها.

الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي الى طريق النجاح والذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى والدي العزيز حفضه الله .

الى من حبهم يجري في عروقي ويلج بذكراهم فؤادي الى اخواني "عماد وزوجته، طه، معتز ،غيث، حسام " وأخواتي "صبرين ، إيمان ".

إلى الكتاكيت: صادق أمين، لينة، بسمة ، مُحَّد ،حنين

إلى الأعمام والأخوال وإلى كل الأقارب .

الى كل الاصدقاء والزملاء خصوصا " آدم، سليم، عبد الرحمن، زاكي، رياض،عبد الرحمن، أحمد، حكيم، أمين، رضوان، حمزة، عماد،معمر، هارون،التجاني وزوجته الى كل من يسعهم الصدر ولم تسعهم القائمة .

إلى الأخوات: ، مرجانة، زوينة، أسماء، خديجة ،سهام، هاجر

الى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمى واجلى عبارات في العلم الى من صاغو لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح الى اساتذتنا الكرام الذين درست تحت اشرافهم من الطور الابتدائي حتى الجامعي.

ركابي صدام

الشكر :

بحمد الله تبارك وتعالى الذي أعانني في إنجاز هذا العمل المتواضع وبهذه المناسبة أقدم شكري الجزيل وتقديري التام و إحترامي الكامل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل ، أخص بالذكر الدكتور المشرف علي بن ساحة والأساتذة الجامعيين الذي لم يبخلو علي بنصائحهم وإرشاداتهم خلال المشوار الدراسي، وكذا عمال البنك الخارجي الجزائري ، وإلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة كل واحد بإسمه ، فاللهم لك الحمد والشكر بعد الرضى.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمني حرفا وأفادنا بمعلومة من الطور الإبتدائي إلى الجامعي

الملخص :

سلطت هذه الدراسة الضوء على نظام Camels، الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف والقوة في أداء البنك من خلال تقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية التي تشمل كفاية رأس المال ، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق ، وتبين لنا من خلال الدراسة أن الجزائر لاتطبق هذا النظام على البنوك التابعة لجهازها المصرفي ، فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق النظام على إحدى البنوك الجزائرية ألا وهو البنك الخارجي الجزائري ، خلال الفترة الممتدة من 2010-2013فتبين أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه، ويحقق أرباح جيدة تضمن له الإستمرارية ، إلا أنه يعاني من الديون المتعثرة التي تأثر على جودة أصوله ، كما ان ادائه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة وعليه إتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الإلتزامات الفورية .

الكلمات المفتاحية: نموذج Camels،جودة الأصول ،ملاءة رأس المال، تقييم الاداء ، السيولة .

Rèsumè:

Cet étude a mis en évidence le système CAMELS à travers lequel la détection des forces et faiblesses de la performance de la banque d'évaluer à travers tous les aspects de la quantité et de la qualité, tels que l'adéquation du capital, la qualité des actifs, la gestion, la rentabilité, la liquidité, la sensibilité au risque de marché. Et nous montront à travers une étude que l'Algérie ne veut pas pour ce système de l'appareil bancaires, donc nous avons essayé à travers cette étude de l'application de ce système sur un banques algériennes et relève de la Banque extérieur d'Algérie au cours de la période comprise entre 2010-2013, il est donc clair pour nous que la Banque a un rapport bonne solvabilité lui permettre de faire face aux risques auxquels elle est confrontée et de réaliser de bons bénéfices pour assurer sa continuité, mais il souffre de créances douteuses, qui ont affecté la qualité de ses actifs, et ses performances ne sont pas satisfaisantes à l'égard de la liquidité et de prendre des mesures immédiates pour renforcer la position de liquidité de la banque pour répondre à des obligations immédiates

Mots Clés: système Camels, la qualité des actifs, la liquidité, tels que l'adéquation du capital,

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	VI
الشكر	VI
الملخص	VI
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق.....	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة: المفاهيم العامة	01
المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء، ومؤشرات تقييم الاداء ونموذج camels.....	03
المبحث الثاني : الأدبيات السابقة للدراسة	16
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة: العمل الميداني	21
المبحث الأول : إختيار عينة الدراسة والطريقة المتبعة والأدوات.....	23
المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية.....	28
الخاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	56
الملاحق.....	59
الفهرس	71

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2.1	نسب كفاية رأس المال لbeaمن 2010-2013	28
2.2	تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري	29
3.2	تصنيف سيولة البنك إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح	30
4.2	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول	31
5.2	نسبة التصنيف المرجح في البنك	31
6.2	تصنيف جودة أصول البنك إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول	32
7.2	تصنيف جودة أصول البنك إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح	32
8.2	تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري	33
9.2	الإجابات على إستمارة تقييم جودة الإدارة للبنك الخارجي	34
10.2	تصنيف جودة الإدارة	34
11.2	نسبة الربحية في البنك	35
12.2	نسب الربحية في البنك الخارجي الجزائري	36
13.2	تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية	37
14.2	تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأصول	37
15.2	تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول	37
16.2	تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري	38
17.2	تصنيف سيولة البنك	38
18.2	نسب السيولة في البنك	39
19.2	تصنيف سيولة البنك إعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع	39
20.2	تصنيف سيولة البنك إعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	40
21.2	تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري	40
22.2	الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة	41
23.2	نسبة الأصول للبنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى اجمالي الأصول	42
24.2	التصنيف النهائي للبنك الخارجي الجزائري	42

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010	59
02	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2013	61
03	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2012	63
04	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010	65
05	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2011	69
06	تقرير عن أداء البنك الخارجي الجزائري لسنة 2011	70
07	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2012	72
08	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2013	76

أ. توطئة :

للمصارف أهمية كبيرة في الحياة اللإقتصادية والإجتماعية، كون القطاع البنكي عنصري رئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الإقتصادية، ما تعمل في مجال الوساطة المالية حيث تجمع لديها معظم مدخرات الأفراد وتمنح الإئتمان لمجمل الأنشطة الإقتصادية وتقديم الخدمات على إختلاف أنواعها.

يتعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال و استخدماتها، وقد تنشأ هذه المخاطر من عوامل داخلية ترتبط بنشاط وادارة البنك،أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك، ولهذا تتحوط البنوك لهذه المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والإحتياطات.

وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979نظاما موحدا لتقييم المصارف،وفي عام 1996طور هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي اجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية. وسمي هذا النظام بنموذج Camelsوهي إختصار لستة مكونات رئيسية كالتالي :

- ملاءة رأس المال ، جودة الأصول ،الإدارة ،العوائد،السيولة،الحساسية إلى مخاطر السوق.

لذالك يتضح أن الغرض من استخدام نموذج التقييم (camels),هو تحديد المخاطر المصريفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف , ووفقا لهذا النظام يجب تقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وعلى أساس موحد وهذا يتطلب تقييمها على أساس مركب لجميع مكونات النموذج وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام, بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1-5) يكون التصنيف رقم (1) الأفضل و التصنيف (5) الأدنى.

ب. الإشكالية الرئيسية :

مامدى مساهمة وتطبيق معيار Camelsفي تقييم وتحسين أداء المؤسسة ؟

ج.الإشكاليات الفرعية :

- ✓ ماهو نموذج camels؟وكيف يتم إستخدامه؟
- ✓ هل يمتلك البنك الخارجي الجزائري كفاية رأس المال؟ وهل تتميز اصوله بالجودة ؟
- ✓ هل يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح مرضية ؟
- ✓ هل يتمتع مسيرو البنك الخارجي الجزائري بالكفاءة والتسير الجيد للبنك؟
- ✓ هل للبنك الخارجي الجزائري قدرة جيدة في التحكم في سولته؟
- ✓ مامدى حساسية أصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق ؟

ت. فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية ؛

الفرضية الثانية: تمتاز أصول البنك الخارجي الجزائري بالجودة؛

الفرضية الثالثة : يمتلك البنك الخارجي الجزائري جهاز إداري قادر على التسير الجيد للبنك؛

الفرضية الرابعة :يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح جيدة تضمن الإستقرار؛

الفرضية الخامسة : ؛ للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في السيولة؛

الفرضية السادسة:تمتاز أصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري بحساسسة قليلة لمخاطر السوق؛

ث. مبررات اختيار الموضوع :

- طبيعة تخصص الطالب : مالية وبنوك.
- أهمية البنوك في تنمية الإقتصادي الوطني و معرفة قدرتها على ذالك وتقييم اداءها في ذات الشأن .
- الميول الشخصي لهذا الموضوع جراء ما يتخلله من استفادة و نشاط .

ج. أهداف الدراسة :

- الوقوف على مواطن القوة في البنك .
- زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي في البنك .
- الخروج ببعض النتائج والتوصيات .

- اثراء المكتبة ببحث جديد عن نموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels.

ح. أهمية الدراسة :

✓ نقل التجربية الدولية و الإستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم المصرفي camels, الأمر الذي يشجع البنوك الأخرى على استخدام هذا النموذج في تحديد وقياس المخاطر المصرفية وحلها مما يساهم في تعزيز الثقة للمودعين والمستثميرين الأمر الذي يحقق الاهداف المرجوة .

خ. حدود الدراسة :

تطرق الطالب في هذه الدراسة في الجانب النظري الى المفاهيم العامة حول كل من نموذج camels,و البنوك التجارية ,وتقييم الأداء ..

بينما في الجانب التطبيقي فقد حدد الباحث الفترة الممتدة من 2010الى 2013لتقييم الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تطبيق هذا النموذج على بنك الجزائر الخارجي .

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمد الطالب في الجانب النظري على المنهج الوصفي الذي هو الأساس لكل بحث وذالك للتعريف بموضوع الدراسة ليسهل عليه الخروج بنتائج جيدة.

اما الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج الوصفي الإستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق تطبيق نظام التقييم camelsفي دعم عملية التقييم .

ذ. مرجعية البحث :

اعتمد الطالب في هذا البحث على المقالات العلمية حول نموذج camelsومذكرات الماجستير العربية والأجنبية كما استعان بمعلومات من لقاءات مع اساتذة مختصين .

ر. صعوبات البحث :

- قلة المراجع المتعلقة بمعيار camels في المكتبة .
- عدم تعاون البنك وتحفظه بالمعلومات المتعلقة بالجانب المحاسبي والقوائم المالية التى من شأنها اثراء البحث
- لم يسبق للبنوك الجزائرية تطبيق هذا النموذج من قبل .

ز. **هيكل البحث:**

حاول الطالب الإحاطة بجميع جوانب البحث والتعريف بها واتبع في ذالك الخطة التالية :

فقد خصص الفصل الأول بالدراسة النظرية لموضوع البحث وقسمه الى مبحثين الول تطرق فيه الى المفاهيم العامة حول, نموذج camels, وتقييم الأداء اما المحث الثاني فخصص للدراست السابقة العربية والأجنبية .

واما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث للدراسة التطبيقية والذي قسم بدوره الى مبحثين الول حول الأدوات والطريقة المستخدمة في جمع البيانات , والمبحث الثاني الذي تطرق فيه مناقشة الدراسة التطبيقية ونتائجها.

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد :

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لما يتضمنه من قياس مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في إستغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة ورسم السياسات مستقبلا.

وفي مجال البنوك فإن عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات أو المنظمات فمن خلالها تستطيع البنوك كشف نفاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الإنحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء .

اختلفت النماذج التي عمدت إلى تقييم أداء البنوك بداية بالتحليل المالي مرورا بكل من نموذجي العائد على حقوق الملكية والقيمة الإقتصادية المضافة ،وغيرها من النماذج التي و إن كان لا تغطي التقييم الشامل للبنك ولكنها تسعى لتقييم الأداء من جانب معين .

يسعى نظام CAMELS من خلال تبنيه للبنوك لتقييم كفاية رأس مال البنك و قدرته على مواجهة المخاطر التي تعتري أنشطته ، وكذا تقييم جودة الأصول وقدرتها على تحقيق الإيرادات ، كما يأخذ بعين الإعتبار كل من إدارة وضعية السيولة وحساسية البنك لمخاطر السوق، فينظر لإدارة البنك من حيث الكفاءة في التسيير والسعي على رفع مكانة البنك ومواجهة التنافسية ، اما فيما يتعلق بالربحية فيهتم بمقدرة البنك على تحقيق أرباح مرضية تضمن له الإستمرارية والإستقرار ، وينظر للسيولة من حيث كفاءة البنك في تسيير سيولته وقدرته على تلبية الحاجيات المالية، بالإظافة إلى مدى حساسية البنك للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق .

المبحث الاول : عموميات حول تقيم الاداء ومؤشرات قياس الأداء , نموذج camels

سنتطرق في هذا المبحث الى الإطار المفاهيمي و العموميات حول تقييم الاداء و مؤشرات قياس الأداء بالإظافة الى نموذج camels .

المطلب الأول : ماهية تقييم الاداء :

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الاداء للبنوك وأهميته كذالك إلى الأهداف من عملية التقييم

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء

لقد تعددت التعاريف حول تقييم الأداء وسوف نذكر منها :

- عرف على أنه " جميع العمليات والدراسات التي ترمي الى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة إستخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالإستناد إلى مقاييس ومعايير معينة. [1]
- كذالك يعرف على انه " قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة،بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"[2].
- وتدل أيضا " تقديم حكم ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير أخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة سلفا"[3].

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء هو مجموع الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المسطرة بغية تصحيح الانحرافات أو تجنبها. وبصورة أدق فإن تقييم الأداء في البنوك هو: عملية شاملة تستخدم

[1] نور الدين بن عمارة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ،دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر ، الجزائر ، وحدة ورقلة، (2005-2009)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،غير المنشورة، الجزائر ص ص13.14.

[2] مجيد الكرخي, ،تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ،دار المناهج ، الأردن 2007 ص31

[3] السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ ، الرياض،الطبعة الألى ،2000، ص30

فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء :

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة؛
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛
- معرفة مدى سلامات السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية ؛[1]

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء :

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الاداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة الموضوعة والمحددة إلا أن هنالك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء نذكر منها :

- ✓ كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية ،حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية ؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الإقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يزاول فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنتاجاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء الوحدة ؛
- ✓ تقدير □لاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى ، أذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الإختيار والتعيين ؛

[1] زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 55.08.20 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل:
http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 04l04l2016 à 19 :18

- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والإقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الإقتصادية ؛
- ✓ العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة[1] ؛

المطلب الثاني : مفاهيم حول مؤشرات تقييم الأداء

إختلفت النماذج التي تهدف إلى تقييم الأداء للبنوك وفي مايلي سنذكر بعض هذه النماذج :

الفرع الأول :التحليل المالي :

التحليل المالي عبارة عن "تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة بإستعمال وسائل تختلف بإختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل "[2] تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالة لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ، وكفاءتها في إدارة موجوداتها ، وتوازنها المالي ، وسيولتها ، والإتجاهات التي تتخذها في النمو ، وكذالك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات اخرى.

ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار ، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل[3].

ومن بين هذه النسب نذكر :

[1] مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره،ص:32

[2] آسيا قاسمي ، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة غير منشورة،جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ،2008-2009،ص:68

[3] عبد الخفار حنفي ، " إدارة البنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2005،ص51

✓ **نسب السيولة:**

- المعيار النقدي= نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي +المستحق على البنوك / الودائع+ المستحق للبنوك . يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع .

✓ **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع :**

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حق الملكية /الودائع .

وتبين هذه النسبة مدى إعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل ، وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذالك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة إنخفاض هذه النسبة .

✓ **مدى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الإستثمار :**

- علاقة حقوق الملكية بالإستثمارات = (حقوق الملكية/ الإستثمارات) * 100

يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناتجة عن الإستثمار دون المساس بالودائع.

✓ **معايير التوظيف :**

- علاقة القروض والسلفيات بالودائع = (القروض والسلفيات/الودائع)* 100

تعد هذه العلاقة مؤشرا سليما لقياس نشاط البنك ، وذلك فيما يتعلق بقدر مايزود به المجتمع من أموال في صورة قروض وسلفيات بالنسبة للإئتمان والذي حصل عليه .

- علاقة الإستثمار بالودائع = (الإستثمارات /الودائع)* 100

وتقيس هذه النسبة مدى توظيف البنك للودائع .

✓ **معايير ربحية رأس المال :**

- علاقة صافي الربح برأس المال المدفوع : تبين هذه النسبة مقدار ماتحققه كل وحدة نقدية من رأس المال المدفوع من الأرباح الصافية .
- علاقة صافي الربح بحقوق الملكية : تبين هذه العلاقة العائد على حقوق المليكة .[1]

الفرع الثاني : نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، و قد استخدن هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف ، وذالك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها ، تتمثل أساسا في مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل [2].

إن العائد على الملكية متكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي :

- مؤشر تقييم الربحية : وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات ، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف.
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول : وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى اجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.
- مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي: وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية ، والتي تقيس المخاطر المتعلقة بإستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة.

ومن هنا فإن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه كالتالي:

مؤشر الربحية = مؤشر الرفع المالي * مؤشر الأصول* العائد على الملكية

الربح الصافي/حقوق الملكية =(الموجودات/حقوق الملكية)*(الإيرادات/ الموجودات)* (الربح الصافي/ الإيرادات) .

[1] عبد الخفار حنفي ،" إدارة البنوك" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 1997، ص307-ص316.

[2] طارق عبد العال حماد ، " تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1999، ص77

مايستفاد من النموذج اعلاه أن تقييم أداء الشركات يمكن تحليل سببه فإرتفاع نسبة العائد على الملكية يمكن أن يتم تحليل سببه من خلال تحليل النسبة التي ساهمت بهذا الإرتفاع مما يعطي بعدا تحليليا لتقييم الأداء[1] .

الفرع الثالث: القيمة الإقتصادية المظافة

ويعد مقياس القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس إنتشارا بالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الإقتصادي منذ عصر الفكر الإقتصادي الكلاسيكي (Hamilton 1777-Marshall1890)واللذان قدما شرحا للوحدات لتعظيم الثروة إلا أن الإهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة stern stwartوهي شركة استشارية أمريكية في نيويورك والتي أسسها كل من stern joel و G.Bennett stewartو ذالك لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء ، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVAفي أواخر الثمانينات من القرن الماضي .

وتقوم شركة stern stwartبإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان Evaluationويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين إسم مقياس القيمة الإقتصادية المظافة ومصطلح التقييم evaluation .

وقد عرف Stern stwartمقياس القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)، بأنه " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض "[2].

وتقاص القيمة الإقتصادية المظافة بالمعادلة التالية :

القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)= الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT)- (رأس المال * تكلفة رأس المال)[3]

---

[1] علاء عبد الحسين صالح ، عدي صفاء الدين فاضل، "تقييم أداء الشركات العراقية بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2008-2010"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون ، 2012، ص 149-150.

[2] مقبل علي أحمد علي ،" دراسة لنموذج القيم الإقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم اداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لإحتسابها " ، ص04، www.lasj.net، يوم 2016/04/08، الساعة 19:25 .

[3] محمد جموعي قريشي ، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية "، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الثالث ، 2004، ص:92.

المطلب الثالث: عموميات ومفاهيم حول نموذج camels :

في هذا المطلب سوف نقوم بإعطاء نظرة شاملة على نموج camels ،

الفرع الأول: مفهوم نموذج camels:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصرالتالية[1]:

- كفاية رأس المال ؛
- جودة الأصول ؛
- جودة الإدارة ؛
- إدارة الربحية ؛
- درجة السيولة ؛
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق ؛

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرفM لإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على

[1] طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر 2001م ص103

الإيفاء بإلتزماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[1]:

الفرع الثاني : نشأة وتطور نموذج camels:

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار (Camels)كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1 .

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى

[1] -Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York , 4-10 décembre 2004; p. 5

هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1] .

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (Camels) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

الفرع الثالث: متطلبات نموذج camelsومكوناته:

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control ، والرقابة الحمائية Pratective Countrol، إلا أن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، "فقط ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشراتSupervisory Bank Pating System ، "وهو يستند إلى نتائج 6 والتي تم مراجعتها عام 1998م لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية "، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، 7 الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام (Camels) . ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ (Camels)وهذه المناطق هي :

-كفاية رأس المال Capital Adequacy ؛ - نوعية الأصول Assest Quality ؛ - الإدارة Management؛ -الربحية Earnings ؛ - السيولة Liquidity ؛ – الحساسية .Sensitivity ؛

[1] يوسف بوخلخال ،" أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي (camels)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،، العدد العاشر 2012، ص:27.

أ- متطلبات نظام التقييم :

هذا يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة .أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية .ولتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادةً لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

2- مكونات نموذج camels[1] :

يتكون نموذج camels من ستة عناصر وهي كالتالي :

[1] يوسف بوخلخال ، مرجع سبق ذكره ص:208-209

1-كفاية رأس المال Capital Adequecy :

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال .

2- مؤشرات جودة الأصول : Assets Quality :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين.

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة :

- التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ -مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي؛

ب- مؤشرات المؤسسة المقرضة

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛ -المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي؛

3-مؤشرات سلامة الإدارة Management :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

-معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية .

4- مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings :

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

-العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية؛

5 - مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity :

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

- نسبة الودائع إلى اجمالاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

-هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية؛

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk :

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغ الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات ؛

الفرع الرابع : مميزات وعيوب نموذج camels[1]:

اولا : المميزات :

يمكن تلخيص مميزات نموذج camelsفي النقاط التالية:

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد ؛
- ✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير ؛
- ✓ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستتة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم البنود غير الضرورية ؛
- ✓ الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في الكتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها ؛

[1] شوقي بورقبة ،" الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011،ص: 4-5

✓ عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حد ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

ثانيا : عيوب وإنتقادات طريقة camels :

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية[1] :

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة ؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند إحتساب درجات التصنيف النهائي؛

المبحث الثاني : الأدبيات السابقة للدراسة :

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة و الأبحاث ذات الصلة بالموضوع . حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين ، الأول للدراسات العربية ، و المطلب الثاني للدراسات الأجنبية ،أما المطلب الثالث فكان عبارة عن خلاصة ونقد هذه الدراسات ، وما سيكون التوصل إليه من خلال بحثنا هذا:

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ،ص 5

المطلب الأول: الدراسات العربية :

1- دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين 2007-2004" ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر ، الجامعة الإسلامية غزة تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي ،وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للمصرف ، بالإضافة إلى زيادة كفاءة و فاعلية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين .

و لمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الإستنتاجي في جمع و تحليل البيانات و القوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة و استخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني . و ذلك خلال الفترة 2007-2004، و قد توﷺل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لتقييم المصارف الفلسطينية ، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام و دورها في التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف و القصور و مسبباتها.

2- دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية" 2009-2008 الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد 2012- 10، جامعة الأغواط الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجي لتفادي الأزمات المالية ، و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أﷺبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين و اللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، و خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام .... و الذي يظهر نقاط قوة و ضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

.3- . دراسة د.علي منصور مُحَّد بن سفاع "تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2007_2003" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الإقتصادية ،العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض ا5الات الأداء البنكي ، و قد اعتد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذجcamels ومن بين النتائج التي خلص إليها :يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاIا بالمقارنة مع ماهو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- دراسة Oexaminer Rientaion (1998) بعنوان:- " تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا"

وتمثلت مشكلة الدراسة بمناقشة مقومات نظام التقييم المصرفي والأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء المصرف، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

أ- تطبيق نظام (CAMELS) لدعم كفاءة وفاعلية الرقابة والتفتيش للحد من المخاطر المصرفية.

ب - تفعيل العناصر الأساسية لنظام (CAMELS) للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها للتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

ت-توثيق المشاكل بتقارير خاصة و أساليب معالجتها وبدائل العلاج لتراكم الخبرة الرقابية.

2- دراسة Lindell Andersson (2007) بعنوان:- "اختبار حساسية مخاطر رأس المال و القواعد الحديثة لملاءة رأس المال"، بالسويد.

"Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules".

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية بناء نموذج رياضي لاحتساب نسب ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة "ديون مساعدة ذات آجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق"، وفق قواعد اتفاقية بازلII ، المكون الثالث من مكونات رأس المال، وهدفت الدراسة إلى اختبار حساسية مخاطر رأس المال للسوق وفق هذا المكون من خلال:

1. قياس التغير في حقوق الملكية حسب سلوك التغير في أسعار الفائدة2 .
2- قياس التغير في حقوق الملكية وفق قواعد الشريحة الثالثة لاتفاقية بازل II والتي تعتبر المكون الثالث من مكونات رأس المال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها :تحديد نموذج رياضي لاحتساب نسبة ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة وفق قواعد اتفاقية لجنة بازل.II

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف في عدة جوانب فيهما بين هذه الدراسات و مع دراستنا، أهمها مايلي

1- الوقوف على النقاط القوة التي يجب على البنك إستغلالها ومعرفة نقاط الضعف التي يبحث عنها البنك لكي يصححها ؛

2- الآثار المترتبة من خلال تطبيق النموذج الأمريكي للتقييم المصرفي camelsعلى البنك؛

3- معرفة و قدرة نموذج camels على إعطاء ورة متكاملة عن أداء البنوك؛ و من خلال دراستنا هذه فترتكز على أهمية تطبيق هذا المعيار في البنوك الجزائرية ، و ما مدى التزام البنك بالمعايير الدولية لتحسين أدائه

خلاصة الفصل :

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة و كشف الإختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة و استدراك الوضع قبل استفحاله .

يعد نظام CAMELS لتقييم الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصارف لتغطيته كل من النواحي الكمية و الكيفية للأداء بالإظافة إلى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة و المؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية ر أس المال ، و دراسة جودة أصول البنك و مدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبتها على جلب الإيرادات التي تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة و قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لأن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد :

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للدراسة وعرض مفاهيمي نظري لنظامCAMELS ، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على البنك الخارجي الجزائري وحساب المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي من المؤشرات تعتري ضعفا من أجل تقديم تو□يات للبنك ولعل أن يأخذها بعين الإعتبار و خا□ة و أن الجزائر لا تطبق نظام CAMELS على البنوك التابعة لنظامها المصرفي .

من أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم البنك الخارجي الجزائري و ذلك من خلال التطرق لنشأته، وتعريفه وتطوره التاريخي ، ثم تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظام CAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا .

المبحث الأول: إختيار عينة الدراسة والطريقة المتبعة والأدوات.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات ، ثم تحديد المتغيرات وذالك في المطلب الأول . أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الاول : نظرة عامة حول عينة الدراسة :

يحتوي هذا المطلب على نظرة عامة حول العينة المقام بها الدراسة

الفرع الأول : نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري :

يتمثل مجتمع الذي قامت عى الدراسة في بنك الجزائر الخارجي والذي تم إختياره على خلفية توفر بعض المعطيات والبيانات حوله.

نشأة البنك الخارجي الجزائري:

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967بموجب الأمر 67/204وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك وهي : القرض الليوني ، الشركة العامة ، قرض الشمال ، البنك الصناعي الجزائري والمتوسط، وبنك باركليز.

ويمارس البنك الخارجي الجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد ،كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد النشاطات الإقراضية له إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبترولية وقطاعات إقتصادية اخرى على عكس ماهو منصوص عليه فيما ايتعلق بتخصص النظام البنكي.[1]

[1] الطاهر لطرش ،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ،2005،ص189-190

الفرع الثاني : تعريف البنك الخارجي الجزائري :

البنك الخارجي الجزائري beaهو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية بصفة كلية ، يقدر رأس ماله ب100مليار دينار ، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذالك النفط ، الصلب ، النقل ، ومواد البناء والخدمات ، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد اعميروش – الجزائر العاصمة ، الجزائر[1] .

الفرع الثالث: التطور التاريخي للبنك الخارجي الجزائري :

- 01/10/1967 إنشاء البنك الخارجي الجزائري بمقتضى الأمر 67-204في شكل مؤسسة وطنية ؛
- 1970 أعطيت للبنك الخارجي الجزائري جميع العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية الوطنية والأجنبية ؛
- 1980 ظهور العديد من المشرفين في مجلس إدارة البنك ؛
- 1986 ظهور قانون تخصص البنوك ؛
- 1989 تغيير القانون الأساسي للبنك الخارجي الجزائري ليصبح شركة ذات أسهم ، وإبقاء كلي لنفس الأهداف الثابتة وفقا للقانون الأساسي ل01 أكتوبر 1967؛
- 2006 قام البنك بالعديد من العمليات لإعادة هيكلة أكبر الوظائف وتشريع خطوات جديدة من أجل التحديث والتي تمس البنية المركزية ومجمل شبكة البنك؛
- 2007 تحديث نظام المعلومات في البنك من أجل السيطرة وسلامة الأنشطة ؛
- 2009 تعاقد البنك مع العديد من المستثمرين العالميين وبنك التأمين؛
- 2011 توسيع الشبكة وإصلاح البنايات القديمة من اجل التحديث الكلي للبنك والتحسين الدائم لنوعية الخدمات ونقاط البيع الخاصة بالبنك؛
- 2012 وصلت شبكة البنك إلى 127 وكالة مما سمح بوجود مؤهلات بشرية قادرة على رفع المنافسة؛
- 2013 دعمت شبكة البنك ب09وكالات جديدة ؛

[1] WWW.bea.dz, consulte le :27/04/2016

المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات والأدوات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الطريقة المتبعة في جمع البيانات وكيفية تلخيص المعطيات والادوات التي أستخدمت في المناقشة والتحليل .

الفرع الأول: طريقة جمع البيانات :

من اجل تنفيذ أهداف الدراسة ، و إختبار الفرضيات حاولنا جمع المعلومات اللازمة لها عن طريق مايلي :

- **المقابلة** : من أجل الحصول على معلومات ميدانية من شأنها إثراء دراستنا وتدقيق نتائجها ومن أجل إمدادنا بالبيانات والمعطيات المساعدة في انجاز الدراسة والوصول إلى نتائج مرضية تمت مقابلة بعض من إطارات البنك الخارجي الجزائري وقد استخدام هاته المعلومات والبيانات في الدراسة التطبيقية و الإستعانة بها في بعض التحليلات.

- **الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري** : وهو الموقع الخاص بالبنك الخارجي الجزائري الذي يتوفر على بعض الميزانيات السنوية والتقارير الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري التي قام الباحث بإستخدامها في حساب النسب المالية التي من خلالها تتم عملية التقييم و التصنيف وكذالك المؤشرات الخاصة بالدراسة والتي من شأنها المساعدة على التحليل والتفسير .

الفرع الثاني: تلخيص المعطيات :

بما أن الجانب التطبيقي من الدراسة عبارة عن حساب نسب مالية ومؤشرات لتقييم البنك وتحليلها وتفسيرها لإختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية والحصول على التصنيف الخاص بالبنك بإستخدام نموذج التقييم الأمريكي camels، فقد عمل الباحث للحصول على المعطيات والبيانات اللازمة للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس التقييم الجيد للبنك ، حيث تمثلت هذه

المعطيات في القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري المتمثلة أساسا في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للأ ربع السنوات الخاصة بفترة الدراسة 2010-2013، والتقرارير السنوية لنفس السنوات بالإظافة إلى بعض المعلومات التي تحصل عليها الباحث من البنك وبعض المراجع .

الفرع الثالث : تحديد المتغيرات :

لبدأ عملية التقييم و حساب النسب المالية يجب أو تحديد المتغيرات من أجل تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري من خلال تطبيق معيار التقييم الأمريكي camelsو كان ذالك بتحليل عناصره الستة المتمثلة في:

- كفاءة رأس المال: لمعرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزماته نحوى الغير ومدى قدرة رأس المال على بعث الثقة للزبائن وتغطية المخاطر ؛
- جودة الأصول : تعتبر جودة الأصول ذات اهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي ، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة ؛
- جودة الإدارة: لمعرفة مدى كفاءة البنك في التحكم و إدارة السيولة وكل العمليات في البنك ؛
- السيولة : نظرا لكون البنوك مؤسسات مالية فإنها تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توفر السيولة الكافية ، لذا أخذ بعين الإعتبار تقييم معيار السيولة ضمن المعايير الستة المكونة لنموذج camels؛
- الربحية : لأن الأرباح هي السبب الرئيسي في بقاء وإستمرارية البنك بإعتباره أهم المصادر المالية لها ، كما تسعى دائما لتعظيمه وتوظيفه في تطوير البنك وتعظيم المركز المالي له؛
- الحساسية إلى مخاطر السوق : لمعرفة مدى حساسية الأصول والخصوم في البنك الخارجي الجزائري لتقلبات الأسعار في السوق ؛

وللقيام بذالك سوف نقوم بحساب النسب المالية لكل عنصر من المعيار لمعرفة تصنيف البنك.

الفرع الرابع : الأدوات

من أجل الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار الفرضيات قام الباحث بإستخدام تم مجموعة من النسب المالية والمؤشرات من بينها :

1. المؤشرات المالية والمحاسبية : وذالك من أجل التحليل الكافي والدقيق لموضوع الدراسة ؛

2. المتوسط الحسابي : إستخدم الباحص المتوسط الحسابي في بعض النسب التي تتطلب المتوسط الحسابي كما انا هناك بعض العناصر من النموذج تم حسابها وتصنيفها بالإعتماد على نسبتين أو اكثر فإستعان الباحث بالمتوسط الحسابي للحصول على التصنيف النهائي لكل عنصر من عناصر النموذج محل الدراسة ؛
3. برنامج Exel: إستعان الباحث به في حساب بعض النسب و رسم بعض المنحيات للتوضيح والقراءة .

المبحث الثاني : النتائج ومناقشة الدراسة الميدانية :

سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق مؤشرات معيار camels على البنك الخارجي الجزائري من أجل معرفة تصنيفه.

المطلب الاول: نتائج الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل النتائج لكل عنصر من عناصر معيار camelsبناءا على المعلومات المجمعة .

الفرع الأول: تقيم كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري :

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة و يبين لنا مايلي:

الجدول رقم 1: نسب كفاية رأس المال لbeaمن 2010-2013

السنة	نسبة كفاية رأس المال
2010	%35.53
2011	%44.26
2012	%44.01
2013	%35.41

المصدر: التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري لسنوات الدراسة

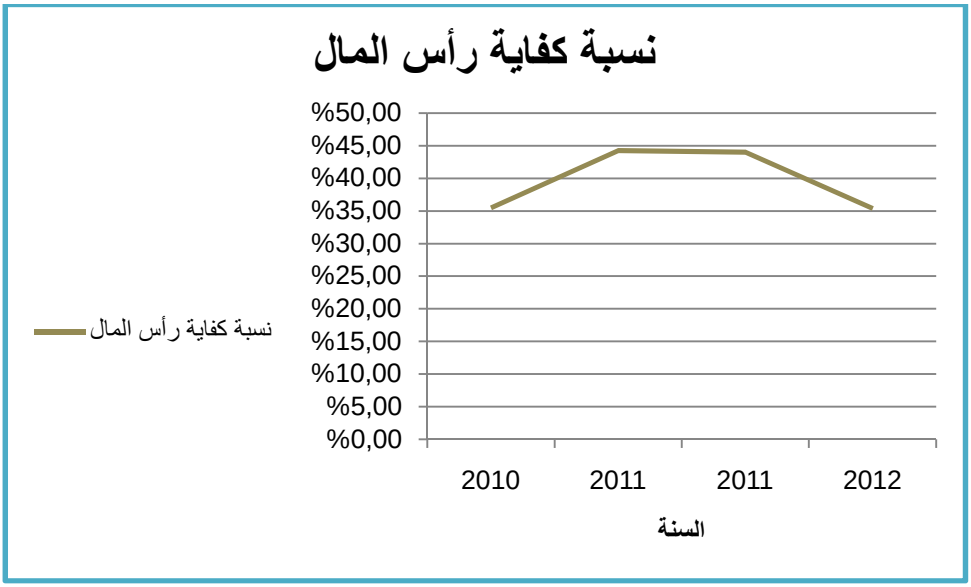

منحنى1 يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في سنة 2010 كانت تبلغ 35.53% ثم إرتفعت إلى 44.26% سنة 2011 وبقيت في حدود هذه النسبة في سنة 2012 حيث بلغت 44.01% ثم إنخفظت سنة 2013 إلى 35.41% وذالك ما يبينه المنحنى التوضيحي لتطور نسبة كفاية رأس المال .

1- تصنيف كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري :

بالمقارنة مع ماتنص عليه المادة 03من التعليمة 74-94فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08%، وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم 2: تصنيف رأس مال البنك الخارجي الجزائري

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية رأس المال	%35.53	%44.26	%44.01	%35.41
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1 =4/(1+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خلال الجدول يتبين لنا أنه تم تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني ان كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأ□وله من رأس ماله.

الفرع الثاني : تقييم جودة أصول البنك الخارجي الجزائري:

سوف نقيم جودة أصول البنك إعتمادا على النسب التالية :

- ✓ مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول : مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول، يجب أن لا تقل عن 80%تعكس هذه النسبة إهتمام البنك في إقتناء أصول محققة للإيرادات .[1]
- ✓ نسبة التصنيف المرجح WCR: المخصصات /حقوق الملكية +المخصصات ، وتقيس هذه النسبة حجم المخصصات من حقوق الملكية والمخصصات ، والجدول التالي يوضح تصنيفات جودة الأصول بناءا على نسبة التصنيف المرجح :

الجدول رقم 3: تصنيف البنك إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR
1	WCR<%05
2	%15> WCR>%05
3	%35> WCR >%15
4	%60 > WCR>%35
5	WCR> %60

المصدر: أحمد نورالدين الفرا، " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ،ص 71.

الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010-2013؛

[1] على منصور محمد بن سفاع،تقييم الأداء بإستخدام نموذج camels-دراسة تحليلية لأداء البنك الاهلي اليمني للسنوات2003-2007،مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية ،جامعة عدن ، اليمن، العدد الثاني ، ديسمبر 2008 ص 16

الجدول رقم 4: نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
مجمل الأصول المحققة للإيرادات	2168884378	2350089078848.96	1957604903031.21	161163938
مجمل الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول	%91.60	%89.12	%84.82	%76.32

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كانت مرتفعة في سنة 2010 حيث بلغت 91.60% ثم بدأت بالإنخفاظ وصولا إلى 76.32% سنة 2013.

الجدول الأتي يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 5: نسبة التصنيف المرجح في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
المخصصات	151934811	129118894323.80	115066423000.46	/
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التصنيف المرجح بلغت 49.90% سنة 2010ثم تناقصت إلى 41.89% في سنة 2011 وإنخفضت أيضا إلى 36.16% سنة 2012 ، لم نحصل على النسبة لسنة 2013 لعدم تحصلنا على المخصصات .

1- تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري :

بناء على النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 4 يمكن تصنيف جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول على النحو التالي:

الجدول رقم 6: تصنيف جودة أصول بنك beaاعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول	%91.60	%89.12	%84.82	%76.32
التصنيف الجزئي	1	1	1	2
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خ□ل الجدول يتضح لنا بأن تصنيف البنك بالنسبة لجودة الأصول إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول في التصنيف رقم 1 أي أن أصول البنك جيدة وأنه مهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له الربح والإستمرارية .

وبناء على نتائج الجدول رقم 5 ومعطيات الجدول رقم 3 يمكن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة الصتنيف المرجح على النحو التالي:

الجدول رقم 7: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/
التصنيف الجزئي	4	4	4	/
متوسط التصنيف	4 =3/(4+4+4)			
التصنيف الإجمالي	4			

من اعداد الطالب؛

من خ□ل الجدول ن□حظ بأن البنك تحصل على التصنيف رقم 4 لجودة الأصول إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح ، أي ان جودة أصول البنك في حالة خطرة إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح .

الجدول رقم 8: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري

النسبة / التصنيف	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول	نسبة التصنيف المرجح
تصنيف النسبة	1	4
متوسط التصنيف	2.5=2/(4+1)	
التصنيف النهائي	3	

يوضح هذا الجدول تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على متوسط التصنيفين التصنيف الأول (نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول) والتصنيف الثاني (نسبة التصنيف المرجح) وتحصل البنك على التصنيف رقم 3 ، أي انا جودة أصول البنك في حالة مستقرة نسبيا وتتطلب المراجعة والرقابة.

الفرع الثالث: تقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري :

تم إعداد إستمارة تتعلق بتقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري شملت الإستمارة تقييم البنك في مدى كفاءة إدارة مخاطر البنك، مدى إهتمام البنك بتقييم أدائه، تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق بجانبيها الداخلي والخارجي ، تقييم الموارد البشرية في البنك ومدى الإهتمام بها والسعي لتطويرها ، تقييم تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستخدمة في البنك .

تم توزيع الإستمارة على موظفي وكالة الوادي وتقرت ونظرا لضيق الوقت لم نتمكن من زيارة كل الوكا ت المجاورة للحصول على سبر اراء اكبر ، كما أننا لم نتمكن من توزيع الإستمارة على المدريات المركزية للبنك في الجزائر العاصمة لضيق الوقت .

أجاب موظفي وكالة الوادي على ثمانية استمارات من أصل عشرة وهو عدد غير كافي للتقييم الجيد لإدارة البنك، ولكن موظفي وكالة تقرت لم يستطيعو الإجابة بسبب رفض مدير الوكالة .

جدول رقم 9 يوضح الإجابات على الإستمارة الموزعة من أجل تقييم جودة الإدارة

السؤال / الإجابة	مدى كفاءة البنك في إدارة المخاطر	مدى إهتمام البنك بتقييم أدائه	تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق	تقييم الموارد البشرية ومدى الإهتمام بها	مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال	علاقته بالبنك المركزي
جيد جدا	2	1	2	1	0	4
جيد	1	2	2	2	0	2
متوسط	4	3	3	3	1	2
رديء	1	2	1	1	2	0
رديء جدا	0	0	0	1	5	0

من إعداد الطالب بناءا على إجابات الموظفين .

يوضح هذا الجدول إجابات الموظفين على الأسئلة التي شملتها الإستمارة الموزعة فكانت الإجابات متفاوتة على الأسئلة إ أن إجابة متوسط حضيت بالعدد الأكبر من الإجابات في غالب الإسئلة ؛

جدول رقم 10 يوضح نسب جودة الإدارة للبنك الخارجي الجزائري

الإجابة	النسبة
جيد جدا	%25
جيد	%22.5
متوسط	%40
رديء	%17.5
رديء جدا	%15

من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن النسبة ا كبر لجودة إدارة البنك هي متوسطة حيث بلغت 40% وهي مرتفعة مقارنة بباق النسب 25% جيد جدا ، 22.5% جيد كما تحصلت جودة الإدارة على 17.5% رديء و 15% رديء جدا ومن خلال هذه النسب فإن جودة إدارة البنك تأخذ التصنيف رقم 3.

الفرع الرابع : تقيم ربحية البنك الخارجي الجزائري

1- كيفية التقيم

نظرا لعدم توفر مرجعية قانوينة لتقييم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذالك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة ، لذا وبالإعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري بإستخدام النسب الآتية:

- **نسبة العائد على حقوق الملكية** : صافي الربح/ حقوق الملكية، والتي تعبر عن العائد المحقق من خلال توظيف البنك لحقوق ملكيته.
- **نسبة العائد على الأصول**: صافي الربح/ إجمالي الأصول، والتي تعبر عن العائد المتحصل عليه من خلال توظيف الأصول.
- **نسبة العائد على متوسط الأصول**: صافي الربح/ متوسط إجمالي الأصول.

من الخلال الجدول الآتي يمكن أن نصنف ربحية البنك إعتمادا على نسبة السابقة الذكر :

A: نسبة العائد على حقوق الملكية ؛ B : نسبة العائد على الأصول؛

C: نسبة العائد على متوسط الأصول ؛

الجدول رقم11 : تصنيف الربحية في البنك

التصنيف	نسبة العائعد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B	نسبة العائد على متوسط الأصول C
1	0.4	%1	
2	A<0.2	%0.75<B<%1	%0.75< C<%1.5
3	A<0.1	%0.5<B<%0.75	%0.4< C<%0.75
4	A<0.05	%0.25<B<%0.5	%0< C<%0.4
5	A<0.01	B <%0.25	C<%0

المصدر: من إعداد الطالب أعتمادا على مايلي:

- شاهين علي، **سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين،2002-2003، ص19.
- عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010-2011ص103

الجدول التالي يوضح نسب الربحية في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة قيد الدراسة .

الجدول رقم12: نسب الربحية في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
الربح الصافي	19168656	30260305674.84	35557303381.81	20931942640.31
حقوق الملكية	152521544	179060682562.81	203141656066.87	204032017384.07
مجموع الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
متوسط الاصول	157841741.73	17578036775059.6	15385063654875.73	14076289694863.4
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	% 23.11	%14.87

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول يتبين لنا بأن نسبة العائد على حقوق الملكية أخذت تتزايد من 2010 حين كانت تبلغ 12.56% إلى 2012أين بلغت 17.5% ،ثم إنخفضت سنة 2013 إلى 10.26% ؛

ونلاحظ من الجدول أيضا أن نسبة العائد على الأصول سنة 2010 كانت 0.8% ثم إرتفعت خلال السنتين 2011 إلى 1.14 و2012 إلى 1.54 % ثم إنخفظت إلى 01% سنة 2013؛

أما بالنسبة لنسبة العائد على متوسط الأصول فقد بلغت سنة 2010 12.14% وأخذت في الإرتفاع إلى 23.11% سنة 2012 ، وعاودت الإنخفاض سنة 2013 إلى 14.87%؛

ثالثا : تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري :

من خلال نتائج الجدول رقم 12 ومعطيات الجدول رقم 10يمكننا تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري كما يلي:

الجدول رقم 13: تصنيف ربحية البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
التصنيف الجزئي	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2=4/(2+2+2+2)			
التصنيف الكلي	2			

يوضح الجدول تصنيف ربحية البنك بالإعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية وتحصل البنك على التصنيف رقم 2 خلال كل سنوات الدراسة .

الجدول رقم 14: تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأصول

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على الأول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
التصنيف الجزئي	2	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1+1)			
	1			

يوضح هذا الجدول تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأول من خلالها تحصل البنك على التصنيف رقم 2 في سنة 2010و التصنيف 1 في السنوات 2013/2012/2011 ، وبمتوسط السنوات تحصل البنك على التصنيف رقم 1.

الجدول رقم 15: تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف الكلي	1			

وبالإعتماد على نسبة العائد على متوسط الأصول فقد تحصل البنك على التصنيف رقم 1 في جميع سنوات الدراسة مثلما يوضحه الجدول رقم 15 ؛

من خلال الجداول رقم (13-14-15) يمكن تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم16: تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري .

التصنيف / النسبة	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على متوسط الأصول
تصنيف النسبة	2	1	1
متوسط التصنيف	1.33=3/(1+1+2)		
التصنيف النهائي	1		

يوضح هذا الجدول تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري من خلال متوسط التصنيفات الثلاثة السابقة حيث تحصل البنك على التصنيف رقم 1 مما يدل على ان البنك يحقق ربحية جيدة .

الفرع الخامس :تقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري :

سوف نقوم بتقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري بإستخدام النسب التالية:

- نسبة القروض إلى الودائع : مجموع القروض/ مجموع الودائع [1]؛
- نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض/ إجمالي الأصول ؛

والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة :

[1] Md. Anwarul Kabir, Suman Dey, Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3, September 2012,p:22.

الجدول رقم 17: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض على إجمالي الأصول D
1	55%فم فوق	D<%50
2	60%فما فوق	D<%60
3	65%فما فوق	D<%65
4	70%فما فوق	D<%70
5	71%فما فوق	D<%75

المصدر: – عبد القادر زيتوني ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، ص14،www.kantakji.com،يوم 02/04/2015.

- Mohamed Arabi Khalafalla Ahmed , "Predicting Banks Failure: The Case of Banking Sector in Sudan for the Period (2002-2009)", Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Number 3 ,2013,p:164-165

الجدول التالي يوضح نسب السيولة في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

جدول رقم 18: نسب السيولة في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.46
الودائع	2018159263	2198064067230.83	1861843975212.32	1680611308592.01
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة التمويل إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
نسبة القروض إلى إجمالي الاصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل على الودائع بلغت 94.96%،94.17% خلال السنتين 2010و2011على التوالي ثم بدأت بالإنخفاض سنة 2012 أين بلغت 92.41 وعاودت الإنخفاظ سنة 2013 حيث بلغت خلالها 82.97% ؛

وتبين أيضا أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فكانت تبلغ 80.94% سنة 2010 وأخذت في الإنخفاظ 78.5% سنة 2011و 74.55% سنة 2012 وصولا إلى 64.04% سنة 2013؛

بناء على نتائج الجدول رقم 18 ومعطيات الجدول 17،يمكن تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

جدول رقم 19: تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
التصنيف الجزئي	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5 =4/(5+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر : من اعداد الطالب

يمثل الجدول رقم 19تصنيف السيولة للبنك الخارجي الجزائري على أساس نسبة القروض إلى الودائع أين تحصل البنك على التصنيف رقم 5 خلال كل سنوات الدراسة مما يعني ان البنك تحصل على التصنيف رقم 5 في متوسط التصنيف لسنوات الدراسة .

جدول رقم 20: تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04
التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط التصنيف	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر : من اعداد الطالب

من خلال هذا الجدول الذي يوضح تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول نلاحظ أن البنك تحصل على التصنيف رقم 5 فكل من السنوات 2012/2011/2010و التصنيف رقم 3 سنة 2013 ، ومن خلال متوسط التصنيف للسنوات الأربعة فقد حصل البنك على التصنيف رقم 5 وهو التصنيف الأسوأ للسيولة .

الجدول رقم 21: تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري

التصنيف / النسبة	نسبة القروض الى الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الاصول
تصنيف النسبة	5	5
متوسط التصنيف	5=2/(5+5)	
التصنيف النهائي	5	

المصدر : من إعداد الطالب

يوضح هذا الجدول التصنيف النهائي للسيولة من خلال متوسط التصنيفين (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول)، أين تحصل البنك على التصنيف رقم 5.

الفرع السادس: تقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق :

سوف نقوم بتقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بإستخدام النسب التالية:

- نسبة الأصول الحساسة للفائدة إلى إجمالي الأصول : الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول.
- GAP=RSAs-RSLs، وتقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والإلتزمات الحساسة للفائدة.

لم نتمكن من الحصول على تصنيفات فيما يتعلق بحساسية البنك إتجاه مخاطر السوق، كما أننا تحصلنا على نسب تتعلق بالحساسية اتجاه أسعار الفائدة ولم نتحصل على نسب تتعلق بالحساسية إتجاه مخاطر السوق ككل، ومع ذالك سوف نقدم نظرة حول مدى حساسية أصول البنك وخصومه للتغيرات في أسعار الفائدة.

الجدول التالي يوضح حساب الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة قيد الدراسة 2010-2013:

الجدول رقم 22: الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031242.50	1129983259293.11	643242639825.49
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.62	580656858621.99	751291690340.97
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الإستحقاق	157881423	219692295520.78	190871591663.14	177174152348.68
مجموع الأصولالحساسة لأسعار الفائدة	**2074452080**	**2289625130221.9**	**1911511709578.25**	**1571708482515.14**
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.73	15604849323.99	1135406743.04
ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.12	1846239125888.33	1679475901848.97
ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654187.14	40506183346.14	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	**2059089715**	**2236823721417.99**	**1902350158558.46**	**1722450239728.3**
الفجوة GAP	15362365	52801408803.91	9161551019.79	150741757213.16-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة GAPارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2011مقارنة ب2010حيث بلغت أكثر من 52مليار دينا ثما انخفضت لتبلغ 9.1مليار دينار سنة 2012، بينما في 2013 فهنالك فجوة سالبة قدرت بأكثر من 150مليار دينار .

الجدول الاتي يوضح نسبة الاصول الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الأصول

جدول رقم 23: نسبة اصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول

السنة / النسبة	2010	2011	2012	2013
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	1911511709578.25	1571708482515.14
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة لإجمالي الأصول	%87.61	%86.83	%82.82	%74.43

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

يبين هذا الجدول أن نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول في تناقص مستمر حيث بلغت 87.61% سنة 2010 وأخذت في التناقص وصولا إلى 74.43% سنة 2013.

الفرع السابع : التصنيف النهائي للبنك :

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام CAMELSوإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى، ومن خلال الجداول يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي :

الجدول رقم 24: التصنيف النهائي للبنك

التصنيف / المعيار	كفاية رأس المال	جودة الاصول	الربحية	السيولة	جودة الإدارة
التصنيف الفردي	1	3	1	5	3
متوسط التصنيف	2.6=5/(3+5+1+3+1)				
التصنيف النهائي	3				

من إعداد الطالب.

يوضح هذا الجدول التصنيف النهائي للبنك أين تحصل على التصنيف رقم 3 من خلال متوسط التصنيفات لكل عنصر من عناصر النموذج .

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية :

تطرق الباحث في هذا المطلب إلى تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و وقام بتحليل الجداول المنجزة .

الفرع الأول: تحليل كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1:

- إرتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 44.26%سنة 2011مقارنة بسنة 2010عندما كانت تبلغ 35.53%وذالك بسبب زيادة رأس مال البنك من 24.5مليار دينار إلى 76 مليار دينار من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس مال البنك وكذا تحقيق نتيجة سنوية معتبرة ؛

- إنخفضت النسبة نسبيا في سنة 2012 وذالك بسبب زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 564مليون دينار سنة 2011إلى580مليون دينار سنة 2012(زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها، وبما أن معامل ترجيح القروض المقدمة للزبائن هو 100%فإن قيمة مقام نسبة كفاية رأس المال سترتفع وبالتالي إنخفاض نسبة كفاية رأس المال)؛
- ثم إنخفضت النسبة مجددا إلى 35.41%سنة 2013بالرغم من زيادة رأس المال من 76مليار دينار إلى 100مليار دينار إلا أنه:
  - انخفضت قيمة الإحتياطات من 64.5%مليار دينار سنة 2012إلى 56.1مليار دينار سنة 2013
  - انخفضت نتيجة السنة المالية من 35.5مليار دينار سنة 2012إلى 21مليار دينار سنة 2013؛
  - إنخفاض في قيمة الأموال لمواجهة المخاطر العامة من 9.417مليون دينار سنة 2012إلى 9.070مليون دينار سنة 2013؛
  - زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 575مليار دينار سنة 2012إلى 751مليار دينار سنة2013؛

الفرع الثاني : تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن نسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول بلغت 91.60% سنة 2010ثم بدأت بالتناقص خلال السنوات التالية وصولا إلى 76.32سنة 2013، يرجع السبب في ذالك إلى أن معدل التغير في مجمل الأصول يفوق معدل التغير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات .

يرجع تناقص نسبة التصنيف المرجح في الجدول رقم 5 من 49.90%سنة 2010إلى 41.89%سنة 2011ثم إلى 36.16%سنة 2012وذالك بسبب زيادة كل من المخصصات و حقوق الملكية .

من خلال الجدول رقم 6تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2013ما يعني أن أصول البنك جيدة و أنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح و الإستمرارية .

من خلال الجدول رقم 7 تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4خلال 2010-2011-2012اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح والتصنيف 4 لمتوسط السنوات الثلاث، مما يعني أن جودة أصول البنك في حالة خطرة ويدل ذالك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك، وانه يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، كما أن إدارة الإئتمان في البنك غير جدة، جاء هذا بالنزامن مع زيادة الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إ أن هذه الخطورة تناقصت بمرور السنوات من خلال تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار قتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

الجدول رقم 8 يبين أن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري من خلال متوسط نسبة التصنيفين هو 3 أي ان اداء البنك معقول فيما يخص جودة أصوله .

الفرع الثالث: تحليل جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري :

من خلال الجدول رقم 9 تبين لنا :

- ✓ مدى كفاءة البنك في إدارة المخاطر : تراوحت إجابات موظفي البنك بين 2 الجيد جدا و 1 الجيد و 4 المتوسط مما يمكننا القول أن كفاءة البنك في إدارة المخاطر معقولة ولكن تستلزم المراجعة وتصحيح النقائص ؛
- ✓ مدى إهتمام البنك بتقييم ادائه : إهتمام البنك بتقييم ادائه يساعده على إستدراك الأخطاء ومعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وفي هذا السؤال تباينت إجابات موضفي البنك بين الجيد والمتوسط والرديء أي أن الموظفين يرون بان هناك إهتمام كافي بتقيم البنك لأدائه ؛
- ✓ تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق: المراجعة والتدقيق هما وظيفتان مهمتان في عمل البنوك ومن خلال هذا السؤال أراد البحث معرفة قدرة مراجعي ومدققي الحسابات في البنك على إكتشاف الأخطاء وحصل الباحث من خلال الإجابات على انه هنالك تقييم قريب من الجيد للوظيفتين حيث أن الإجابات شملت 2 جيد جدا و 2 جيد و 3 متوسطو 1 رديء ؛

- ✓ تقييم الموارد البشرية ومدى الإهتمام بها : مدى تناسب كل موظف مع مكانه المناسب وتطابق الأماكن مع أصحاب التخصص ، وهل هنالك إهتمام من طرف البنك بإمداد العاملين بكل ماهو جديد في مجال البنوك، وكذالك حجم قدرتهم على متابعة التغيرات والتحديثات في عمل البنوك وتصب إجابات الموظفين في هذا الجانب نحوى المتوسط أي أنه ليس هنالك تقييم مرضي للموارد البشرية وأنا هناك عوامل أخرى تدخل في مجال التوظيف وليس هنالك إهتمام بوضع المناسب في المكان المناسب ؛
- ✓ مدى إسخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال : غالبية الموظفين أجابو على أن إستخدام البنك الخارجي الجزائري لتكنولوجيا المعلومات والإتصال شبه معدوم فحوالي 5 إجابات من أصل 8 هي إجابة رديء جدا ، أي أن هنالك بطيء شديد في إسخدام البنك لتكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- ✓ علاقته بالبنك المركزي : علاقة البنك الخارجي الجزائري بالبنك المركزي جيدة وذالك من خلال إجابات الموظفين على السؤال المطروح عن علاقة البنك بالبنك المركزي ، يمكن أن يكون ذالك بسبب أن البنك الخارجي الجزائري هو بنك عمومي لذالك هو يتمتع بعلاقة قوية مع البنك المركزي ؛

ومن خلال الجدول رقم 10:

بعدما أعد الباحث الجدول رقم 9 ومن خلال معطياته ترجم الباحث تلك المعطيات إلى بيانات إحصائية وقام بعمليات حسابية ليحصل على نسب تسهل عليه عمليه تقييم جودة الإدارة :

يوضح الجدول نسب كل إجابة من مجموع الإجابات الكلي على الستة أسئلة المطروحة على الموظفين من خلال تلك النسب حصل البنك على التقييم المتوسط بنسبة 40% وهو التقييم الذي يضعه في التصنيف رقم 3 وبمقارنة هاته النسبة مع باقي النسب 25% جيد جدا ، 22.5 جيد بالإظافة إلى 17.5% رديء و 15% رديء جدا فنجدها النسبة الأكبر والتي على أساسها صنف البنك مما يدل على أن هناك نقص في كفاءة الإدارة يجب على البنك مراجعتها وتصحيح الأخطاء والعمل على تقليل نقاط الضعف فيه ؛

الفرع الرابع: تحلل ربحية البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12:

أ- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56%سنة 2010و إرتفعت هذه النسبة خلال 2011 و 2012لتبلغ 16.9%و 17.5% على التوالي يرجع السبب في ذالك إلى إرتفاع قيمة حقوق الملكية

سواء برفع رأس المال او تحقيق نتائج مالية معتبرة، إلا أنها انخفضت سنة 2013 بسبب إنخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة إنكماشية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم لمستويات قياسية سنة 2012؛

ب- بلغت نسبة العائد على الأصول 0.8%سنة 2010وذالك بسبب إنخفاض قيمة الأرباح الناتجة عن انخفاض العوائد المتأتية من القروض الإستهلاكية، ويرجع ذالك إلى السياسة المتبعة من قبل بنك الجزائر التي تقتضي بخفض قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك، حيث منعت البنوك التجارية منح القروض الإستهلاكية سنة 2009، بسبب بلوغ فاتورة الإستيراد مستويات قياسية ،وفي سنتي 2011و2012 إرتفعت النسبة لتبلغ 1.14%و1.54% على التوالي يرجع سبب ذالك إلى زيادة البنك لعدد وكالاته، حيث تم فتح 06 وكالات في 2011/09/30 و7 وكالات في 2011/12/11، اما في سنة 2013 فقد انخفضت النسبة لتبلغ 01% فالبرغم من انخفاض قيمة الأرباح الصافية لهذه السنة إلا ان إجمالي الأصول إنخفضت بقيمة اكبر؛

ت- ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال 2011-2012لتبلغ 17.21%، 23.11%على التوالي مقارنة بسنة 2010(عندما كانت 12.14%)، يرجع سبب ذالك لزيادة ارباح البنك خلال السنوات المذكورة، إلا أن هذه السنة انخفضت لتبلغ 14.87%سنة 2013بسبب انخفاض ارباح البنك؛

الجدول رقم 13 يبين أن البنك حصل على التصنيف رقم 2 لربحيته إعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية أي أن البنك يدر نتائج جيدة ومرضية من خلال توظيف جيد لحقوق الملكية ؛

حصل الينك الخارجي الجزائري في الجدول رقم 14 على التصنيف رقم 1 بالإعتماد على نسبة العائد على الأصول وهذا ما يثبت التوظيف الجيد للبنك لأصوله مما يحقق له عوائد جيدة ؛

التصنيف النهائي للبنك الخارجي لربحيته في الجدول 16 تحصل على التصنيف رقم 1 أي أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتيا□ي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين كما انه لا يعتمد على مصادر دخل إستثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف ؛

الفرع الخامس : تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18مايلي:

- إجمالي القروض وإجمالي الودائع إرتفعت خلال سنة 2011مقارنة بسنة 2010يرجع السبب في ذالك إلى إتباع الدولة سياسة توسعية من خلال :
  - ✓ زيادة التوسع النقدي من 15.4%سنة 2010إلى 19.9%سنة 2011؛
  - ✓ زيادة القروض المقدمة للإقتصاد من 3.2بليون دينار سنة 2010إلى 3.8بليون دينار سنة 2011، يرجع السبب في زيادة القروض الموجهة للإقتصاد توجه الدولة نحو تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
  - ✓ الزيادة في الأجور، زيادة التشغيل في الوظيف العمومي، زيادة التمويل المدعم للسكن ؛[1]

كل هذا ساهم في زيادة الودائع لدى البنك ومنه زيادة القدرة على منح الإئتمان .

- إجمالي القروض إنخفض سنة 2013 مقارنة بسنة 2012ويرجع السبب في ذالك إلى اتباع سياسة انكماشية من قبل الدولة وذالك لإرتفاع معدل التضخم سنة 2012المعدل الأكثر إرتفاعا خلال خمسة عشر سنة السابقة لي 2012، حيث:
  - ✓ تراجعت نسبة القروض المقدمة للإقتصاد إلى14.05سنة 2013مقارنة ب15.35سنة 2012؛
  - ✓ إدخال آداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إسترجاع السيولة لستتة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%؛[2]

مما قلل من السيولة لدى البنك الخارجي الجزائري ومنه قدرته على الإقراض

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا:

[1] التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2010وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الو□ني ،جانفي 2012

[2] التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الو□ني، ديسمبر 2013

- ❖ أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت 94.96%سنة2010 وانخفضت هذه النسبة خلال 2011-2012-2013لتبلغ 94.17%، 92.41%، 82.97%على التوالي ويرجع السبب في ذالك إلى عدم توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى قروض، فبالرغم من أن توظيف البنك لودائعه في شكل قروض يحقق له ربحية إلا أن ذالك يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجيات المودعين.
- ❖ أن نسبة القروض على إجمالي الأصول بلغت 80.94% سنة 2010و إنخفظت هذه النسبة خلال 2011-2012-2013لتبلغ 78.5%، 74.55%،64.04% على التوالي ويعود السبب إلى تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل قروض، وهذا مهم بالنسبة للبنك من اجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.

من خلال الجدول رقم 19الذي يمثل تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع نلاحظ ان نسبة القروض على الودائع مرتفعة خلال السنوات الأربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة و عدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض، لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال السنوات الأربعة ، ممايعني أن البنك يحقق اداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة .

نلاحظ من خلال الجدول 20 أن نسبة القروض الى إجمالي الأصول خلال السنوات الأربعة مرتفعة لذا تم منح البنك التصنيف رقم 5 من حيث السيولة خلال السنوات 2010-2011-2012لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم السداد، والتصنيف 3 خلال 2013لتقليل البنك من نسبة توظيف أغلب أصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف 5 في متوسط التصنيف، مما يدل على أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

الجدول رقم 21: هذا الجدول يمثل تصنيف السيولة اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى اجمالي الأصول معا وحاز البنك على التصنيف رقم 5 مما يدل أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة ، لذالك يجب ان يتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لإحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط للتعامل مع إحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة .

الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق :

الجدول رقم 22 : يوضح الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة :

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة GAPارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2011مقارنة ب2010 ثما انخفضت سنة 2012مما يدل على ان أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة أكثر من الخصوم، إلا أنه في سنة 2013 زادت خصوم البنك عن اصوله الحساسة لأسعار الفائدة مما ولد فجوة سالبة .

الجدول رقم 23: يوضح نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة من إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة :

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول بإعتبار أن أغلب إيرادات البنك تأتي من أسعار الفائدة، ونلاحظ كذالك أن هذه النسبة إنخفضت خلال السنوات الدراسة لتبلغ أدنى مستوى سنة 2013.

الفرع السابع : تحليل التصنيف النهائي للبنك

يوضح الجدول رقم 24 التصنيف النهائي للبنك الخارجي الجزائري وحاز البنك على التصنيف رقم 3 مما يعني ان اداء البنك معقول ويتطلب بعض التصحيحات والإجراءات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها، وعلى البنك المركزي إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول .

المطلب الثالث : إختبار الفرضيات :

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: "يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية "
من خلال الدراسة تبين انها فرضية صحيحة لأن البنك الخارجي الجزائري يحقق نسبة ملاءة أعلى من النسبة المنصوص عليها ؛

الفرضية الثانية: "تمتاز أصول البنك الخارجي الجزائري بالجوة "
و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك و بالأخص فيما يخص القروض الممنوحة ؛

الفرضية الثالثة :" يمتلك البنك الخارجي الجزائري جهاز إداري قادر على التسير الجيد للبنك"
وهي فرضية لم نتمكن من إثبات صحتها لأن البنك يمتلك جهاز إداري متوسط الكفاءة في إدارة شؤونه ؛

الفرضية الرابعة :"يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح جيدة تضمن الإستقرار"
و هي فرضية صحيحة حيث أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة مما يساعده على نمو أصوله و توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تكوين إحتياطات لمواجهة المخاطر؛

الفرضية الخامسة : " للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في السيولة"
و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في سيولة و يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل اجتناب الوقوع في عسر مالي؛

الفرضية السادسة:"تمتاز أصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري بحساسسة قليلة لمخاطر السوق"

لم نتمكن من دراسة الفرضية لعدم وجود تصنيفات لمدى حساسية البنك لمخاطر السوق و التى من خلالها يمكننا تصنيف هذا المعيار .

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS و تقديم تصنيفات فردية للمعايير من خلال تطبيق المفاهيم النظرية لهذاا النظام على البنك الخارجي الجزائري، تمكنا من الوصول إلى مايلي :

- يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية؛
- أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك وأن ليس له سياسة وإدارة جيدة للإئتمان؛
- أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة؛
- أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في السيولة وأنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي؛
- تحصل البنك على التصنيف رقم 3 مما يعني أن أداءه معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية؛

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد :

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لما يتضمنه من قياس مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في إستغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة ورسم السياسات مستقبلا.

وفي مجال البنوك فإن عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات أو المنظمات فمن خلالها تستطيع البنوك كشف نفاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الإنحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء .

اختلفت النماذج التي عمدت إلى تقييم أداء البنوك بداية بالتحليل المالي مرورا بكل من نموذجي العائد على حقوق الملكية والقيمة الإقتصادية المضافة ،وغيرها من النماذج التي و إن كان لا تغطي التقييم الشامل للبنك ولكنها تسعى لتقييم الأداء من جانب معين .

يسعى نظام CAMELS من خلال تبنيه للبنوك لتقييم كفاية رأس مال البنك و قدرته على مواجهة المخاطر التي تعتري أنشطته ، وكذا تقييم جودة الأصول وقدرتها على تحقيق الإيرادات ، كما يأخذ بعين الإعتبار كل من إدارة وضعية السيولة وحساسية البنك لمخاطر السوق، فينظر لإدارة البنك من حيث الكفاءة في التسيير والسعي على رفع مكانة البنك ومواجهة التنافسية ، اما فيما يتعلق بالربحية فيهتم بمقدرة البنك على تحقيق أرباح مرضية تضمن له الإستمرارية والإستقرار ، وينظر للسيولة من حيث كفاءة البنك في تسيير سيولته وقدرته على تلبية الحاجيات المالية، بالإظافة إلى مدى حساسية البنك للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق .

المبحث الاول : عموميات حول تقيم الاداء ومؤشرات قياس الأداء , نموذج camels

سنتطرق في هذا المبحث الى الإطار المفاهيمي و العموميات حول تقييم الاداء و مؤشرات قياس الأداء بالإظافة الى نموذج camels .

المطلب الأول : ماهية تقييم الاداء :

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الاداء للبنوك وأهميته كذالك إلى الأهداف من عملية التقييم

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء

لقد تعددت التعاريف حول تقييم الأداء وسوف نذكر منها :

- عرف على أنه " جميع العمليات والدراسات التي ترمي الى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة إستخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالإستناد إلى مقاييس ومعايير معينة. [1]
- كذالك يعرف على انه " قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة،بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"[2].
- وتدل أيضا " تقديم حكم ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير أخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة سلفا"[3].

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء هو مجموع الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المسطرة بغية تصحيح الانحرافات أو تجنبها. وبصورة أدق فإن تقييم الأداء في البنوك هو: عملية شاملة تستخدم

[1] نور الدين بن عمارة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ،دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر ، الجزائر ، وحدة ورقلة، (2005-2009)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،غير المنشورة، الجزائر ص ص13.14.

[2] مجيد الكرخي, ،تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ،دار المناهج ، الأردن 2007 ص31

[3] السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ ، الرياض،الطبعة الألى ،2000، ص30

فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء :

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة؛
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛
- معرفة مدى سلامات السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية ؛[1]

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء :

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الاداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة الموضوعة والمحددة إلا أن هنالك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء نذكر منها :

- ✓ كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية ،حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية ؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الإقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يزاول فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنتاجاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء الوحدة ؛
- ✓ تقدير □لاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى ، أذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الإختيار والتعيين ؛

[1] زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 55.08.20 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل:
http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 04l04l2016 à 19 :18

- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والإقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الإقتصادية ؛
- ✓ العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة[1] ؛

المطلب الثاني : مفاهيم حول مؤشرات تقييم الأداء

إختلفت النماذج التي تهدف إلى تقييم الأداء للبنوك وفي مايلي سنذكر بعض هذه النماذج :

الفرع الأول :التحليل المالي :

التحليل المالي عبارة عن "تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة بإستعمال وسائل تختلف بإختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل "[2] تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالة لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ، وكفاءتها في إدارة موجوداتها ، وتوازنها المالي ، وسيولتها ، والإتجاهات التي تتخذها في النمو ، وكذالك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات اخرى.

ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار ، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل[3].

ومن بين هذه النسب نذكر :

[1] مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره،ص:32

[2] آسيا قاسمي ، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة غير منشورة،جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ،2008-2009،ص:68

[3] عبد الخفار حنفي ، " إدارة البنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2005،ص51

✓ **نسب السيولة:**

- المعيار النقدي= نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي +المستحق على البنوك / الودائع+ المستحق للبنوك . يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع .

✓ **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع :**

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حق الملكية /الودائع .

وتبين هذه النسبة مدى إعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل ، وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذالك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة إنخفاض هذه النسبة .

✓ **مدى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الإستثمار :**

- علاقة حقوق الملكية بالإستثمارات = (حقوق الملكية/ الإستثمارات) * 100

يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناتجة عن الإستثمار دون المساس بالودائع.

✓ **معايير التوظيف :**

- علاقة القروض والسلفيات بالودائع = (القروض والسلفيات/الودائع)* 100

تعد هذه العلاقة مؤشرا سليما لقياس نشاط البنك ، وذلك فيما يتعلق بقدر مايزود به المجتمع من أموال في صورة قروض وسلفيات بالنسبة للإئتمان والذي حصل عليه .

- علاقة الإستثمار بالودائع = (الإستثمارات /الودائع)* 100

وتقيس هذه النسبة مدى توظيف البنك للودائع .

✓ **معايير ربحية رأس المال :**

- علاقة صافي الربح برأس المال المدفوع : تبين هذه النسبة مقدار ماتحققه كل وحدة نقدية من رأس المال المدفوع من الأرباح الصافية .
- علاقة صافي الربح بحقوق الملكية : تبين هذه العلاقة العائد على حقوق المليكة .[1]

الفرع الثاني : نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، و قد استخدن هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف ، وذالك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها ، تتمثل أساسا في مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل [2].

إن العائد على الملكية متكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي :

- مؤشر تقييم الربحية : وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات ، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف.
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول : وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى اجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.
- مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي: وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية ، والتي تقيس المخاطر المتعلقة بإستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة.

ومن هنا فإن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه كالتالي:

مؤشر الربحية = مؤشر الرفع المالي * مؤشر الأصول* العائد على الملكية

الربح الصافي/حقوق الملكية =(الموجودات/حقوق الملكية)*(الإيرادات/ الموجودات)* (الربح الصافي/ الإيرادات) .

[1] عبد الخفار حنفي ،" إدارة البنوك" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 1997، ص307-ص316.

[2] طارق عبد العال حماد ، " تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1999، ص77

مايستفاد من النموذج اعلاه أن تقييم أداء الشركات يمكن تحليل سببه فإرتفاع نسبة العائد على الملكية يمكن أن يتم تحليل سببه من خلال تحليل النسبة التي ساهمت بهذا الإرتفاع مما يعطي بعدا تحليليا لتقييم الأداء[1] .

الفرع الثالث: القيمة الإقتصادية المظافة

ويعد مقياس القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس إنتشارا بالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الإقتصادي منذ عصر الفكر الإقتصادي الكلاسيكي (Hamilton 1777-Marshall1890)واللذان قدما شرحا للوحدات لتعظيم الثروة إلا أن الإهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة stern stwartوهي شركة استشارية أمريكية في نيويورك والتي أسسها كل من stern joel و G.Bennett stewartو ذالك لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء ، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVAفي أواخر الثمانينات من القرن الماضي .

وتقوم شركة stern stwartبإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان Evaluationويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين إسم مقياس القيمة الإقتصادية المظافة ومصطلح التقييم evaluation .

وقد عرف Stern stwartمقياس القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)، بأنه " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض "[2].

وتقاص القيمة الإقتصادية المظافة بالمعادلة التالية :

القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)= الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT)- (رأس المال * تكلفة رأس المال)[3]

---

[1] علاء عبد الحسين صالح ، عدي صفاء الدين فاضل، "تقييم أداء الشركات العراقية بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2008-2010"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون ، 2012، ص 149-150.

[2] مقبل علي أحمد علي ،" دراسة لنموذج القيم الإقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم اداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لإحتسابها " ، ص04، www.lasj.net، يوم 2016/04/08، الساعة 19:25 .

[3] محمد جموعي قريشي ، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية "، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الثالث ، 2004، ص:92.

المطلب الثالث: عموميات ومفاهيم حول نموذج camels :

في هذا المطلب سوف نقوم بإعطاء نظرة شاملة على نموج camels ،

الفرع الأول: مفهوم نموذج camels:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصرالتالية[1]:

- كفاية رأس المال ؛
- جودة الأصول ؛
- جودة الإدارة ؛
- إدارة الربحية ؛
- درجة السيولة ؛
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق ؛

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرفM لإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على

[1] طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر 2001م ص103

الإيفاء بإلتزماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[1]:

الفرع الثاني : نشأة وتطور نموذج camels:

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار (Camels)كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1 .

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى

[1] -Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York , 4-10 décembre 2004; p. 5

هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1] .

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (Camels) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

الفرع الثالث: متطلبات نموذج camelsومكوناته:

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control ، والرقابة الحمائية Pratective Countrol، إلا أن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، "فقط ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشراتSupervisory Bank Pating System ، "وهو يستند إلى نتائج 6 والتي تم مراجعتها عام 1998م لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية "، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، 7 الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام (Camels) . ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ (Camels)وهذه المناطق هي :

-كفاية رأس المال Capital Adequacy ؛ - نوعية الأصول Assest Quality ؛ - الإدارة Management؛ -الربحية Earnings ؛ - السيولة Liquidity ؛ – الحساسية .Sensitivity ؛

[1] يوسف بوخلخال ،" أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي (camels)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،، العدد العاشر 2012، ص:27.

أ- متطلبات نظام التقييم :

هذا يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة .أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية .ولتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادةً لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

2- مكونات نموذج camels[1] :

يتكون نموذج camels من ستة عناصر وهي كالتالي :

[1] يوسف بوخلخال ، مرجع سبق ذكره ص:208-209

1-كفاية رأس المال Capital Adequecy :

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال .

2- مؤشرات جودة الأصول : Assets Quality :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين.

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة :

- التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ -مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي؛

ب- مؤشرات المؤسسة المقرضة

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛ -المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي؛

3-مؤشرات سلامة الإدارة Management :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

-معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية .

4- مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings :

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

-العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية؛

5 - مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity :

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

- نسبة الودائع إلى اجمالاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

-هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية؛

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk :

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغ الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات ؛

الفرع الرابع : مميزات وعيوب نموذج camels[1]:

اولا : المميزات :

يمكن تلخيص مميزات نموذج camelsفي النقاط التالية:

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد ؛
- ✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير ؛
- ✓ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستتة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم البنود غير الضرورية ؛
- ✓ الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في الكتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها ؛

[1] شوقي بورقبة ،" الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011،ص: 4-5

✓ عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حد ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

ثانيا : عيوب وإنتقادات طريقة camels :

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية[1] :

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة ؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند إحتساب درجات التصنيف النهائي؛

المبحث الثاني : الأدبيات السابقة للدراسة :

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة و الأبحاث ذات الصلة بالموضوع . حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين ، الأول للدراسات العربية ، و المطلب الثاني للدراسات الأجنبية ،أما المطلب الثالث فكان عبارة عن خلاصة ونقد هذه الدراسات ، وما سيكون التوصل إليه من خلال بحثنا هذا:

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ،ص 5

المطلب الأول: الدراسات العربية :

1- دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين 2007-2004" ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر ، الجامعة الإسلامية غزة تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي ،وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للمصرف ، بالإضافة إلى زيادة كفاءة و فاعلية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين .

و لمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الإستنتاجي في جمع و تحليل البيانات و القوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة و استخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني . و ذلك خلال الفترة 2007-2004، و قد توﷺل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لتقييم المصارف الفلسطينية ، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام و دورها في التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف و القصور و مسبباتها.

2- دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية" 2009-2008 الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد 2012- 10، جامعة الأغواط الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجي لتفادي الأزمات المالية ، و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أﷺبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين و اللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، و خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام .... و الذي يظهر نقاط قوة و ضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

.3- . دراسة د.علي منصور مُحَّد بن سفاع "تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2007_2003" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الإقتصادية ،العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض ا5الات الأداء البنكي ، و قد اعتد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذجcamels ومن بين النتائج التي خلص إليها :يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاIا بالمقارنة مع ماهو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- دراسة Oexaminer Rientaion (1998) بعنوان:- " تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا"

وتمثلت مشكلة الدراسة بمناقشة مقومات نظام التقييم المصرفي والأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء المصرف، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

أ- تطبيق نظام (CAMELS) لدعم كفاءة وفاعلية الرقابة والتفتيش للحد من المخاطر المصرفية.

ب - تفعيل العناصر الأساسية لنظام (CAMELS) للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها للتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

ت-توثيق المشاكل بتقارير خاصة و أساليب معالجتها وبدائل العلاج لتراكم الخبرة الرقابية.

2- دراسة Lindell Andersson (2007) بعنوان:- "اختبار حساسية مخاطر رأس المال و القواعد الحديثة لملاءة رأس المال"، بالسويد.

"Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules".

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية بناء نموذج رياضي لاحتساب نسب ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة "ديون مساعدة ذات آجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق"، وفق قواعد اتفاقية بازلII ، المكون الثالث من مكونات رأس المال، وهدفت الدراسة إلى اختبار حساسية مخاطر رأس المال للسوق وفق هذا المكون من خلال:

1. قياس التغير في حقوق الملكية حسب سلوك التغير في أسعار الفائدة2 .
2- قياس التغير في حقوق الملكية وفق قواعد الشريحة الثالثة لاتفاقية بازل II والتي تعتبر المكون الثالث من مكونات رأس المال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها :تحديد نموذج رياضي لاحتساب نسبة ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة وفق قواعد اتفاقية لجنة بازل.II

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف في عدة جوانب فيهما بين هذه الدراسات و مع دراستنا، أهمها مايلي

1- الوقوف على النقاط القوة التي يجب على البنك إستغلالها ومعرفة نقاط الضعف التي يبحث عنها البنك لكي يصححها ؛

2- الآثار المترتبة من خلال تطبيق النموذج الأمريكي للتقييم المصرفي camelsعلى البنك؛

3- معرفة و قدرة نموذج camels على إعطاء ورة متكاملة عن أداء البنوك؛ و من خلال دراستنا هذه فترتكز على أهمية تطبيق هذا المعيار في البنوك الجزائرية ، و ما مدى التزام البنك بالمعايير الدولية لتحسين أدائه

خلاصة الفصل :

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة و كشف الإختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة و استدراك الوضع قبل استفحاله .

يعد نظام CAMELS لتقييم الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصارف لتغطيته كل من النواحي الكمية و الكيفية للأداء بالإظافة إلى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة و المؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية ر أس المال ، و دراسة جودة أصول البنك و مدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبتها على جلب الإيرادات التي تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة و قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لأن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد :

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للدراسة وعرض مفاهيمي نظري لنظامCAMELS ، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على البنك الخارجي الجزائري وحساب المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي من المؤشرات تعتري ضعفا من أجل تقديم تو□يات للبنك ولعل أن يأخذها بعين الإعتبار و خا□ة و أن الجزائر لا تطبق نظام CAMELS على البنوك التابعة لنظامها المصرفي .

من أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم البنك الخارجي الجزائري و ذلك من خلال التطرق لنشأته، وتعريفه وتطوره التاريخي ، ثم تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظام CAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا .

المبحث الأول: إختيار عينة الدراسة والطريقة المتبعة والأدوات.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات ، ثم تحديد المتغيرات وذالك في المطلب الأول . أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الاول : نظرة عامة حول عينة الدراسة :

يحتوي هذا المطلب على نظرة عامة حول العينة المقام بها الدراسة

الفرع الأول : نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري :

يتمثل مجتمع الذي قامت عى الدراسة في بنك الجزائر الخارجي والذي تم إختياره على خلفية توفر بعض المعطيات والبيانات حوله.

نشأة البنك الخارجي الجزائري:

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967بموجب الأمر 67/204وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك وهي : القرض الليوني ، الشركة العامة ، قرض الشمال ، البنك الصناعي الجزائري والمتوسط، وبنك باركليز.

ويمارس البنك الخارجي الجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد ،كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد النشاطات الإقراضية له إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبترولية وقطاعات إقتصادية اخرى على عكس ماهو منصوص عليه فيما ايتعلق بتخصص النظام البنكي.[1]

[1] الطاهر لطرش ،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ،2005،ص189-190

الفرع الثاني : تعريف البنك الخارجي الجزائري :

البنك الخارجي الجزائري beaهو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية بصفة كلية ، يقدر رأس ماله ب100مليار دينار ، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذالك النفط ، الصلب ، النقل ، ومواد البناء والخدمات ، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد اعميروش – الجزائر العاصمة ، الجزائر[1] .

الفرع الثالث: التطور التاريخي للبنك الخارجي الجزائري :

- 01/10/1967 إنشاء البنك الخارجي الجزائري بمقتضى الأمر 67-204في شكل مؤسسة وطنية ؛
- 1970 أعطيت للبنك الخارجي الجزائري جميع العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية الوطنية والأجنبية ؛
- 1980 ظهور العديد من المشرفين في مجلس إدارة البنك ؛
- 1986 ظهور قانون تخصص البنوك ؛
- 1989 تغيير القانون الأساسي للبنك الخارجي الجزائري ليصبح شركة ذات أسهم ، وإبقاء كلي لنفس الأهداف الثابتة وفقا للقانون الأساسي ل01 أكتوبر 1967؛
- 2006 قام البنك بالعديد من العمليات لإعادة هيكلة أكبر الوظائف وتشريع خطوات جديدة من أجل التحديث والتي تمس البنية المركزية ومجمل شبكة البنك؛
- 2007 تحديث نظام المعلومات في البنك من أجل السيطرة وسلامة الأنشطة ؛
- 2009 تعاقد البنك مع العديد من المستثمرين العالميين وبنك التأمين؛
- 2011 توسيع الشبكة وإصلاح البنايات القديمة من اجل التحديث الكلي للبنك والتحسين الدائم لنوعية الخدمات ونقاط البيع الخاصة بالبنك؛
- 2012 وصلت شبكة البنك إلى 127 وكالة مما سمح بوجود مؤهلات بشرية قادرة على رفع المنافسة؛
- 2013 دعمت شبكة البنك ب09وكالات جديدة ؛

[1] WWW.bea.dz, consulte le :27/04/2016

المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات والأدوات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الطريقة المتبعة في جمع البيانات وكيفية تلخيص المعطيات والادوات التي أستخدمت في المناقشة والتحليل .

الفرع الأول: طريقة جمع البيانات :

من اجل تنفيذ أهداف الدراسة ، و إختبار الفرضيات حاولنا جمع المعلومات اللازمة لها عن طريق مايلي :

- **المقابلة** : من أجل الحصول على معلومات ميدانية من شأنها إثراء دراستنا وتدقيق نتائجها ومن أجل إمدادنا بالبيانات والمعطيات المساعدة في انجاز الدراسة والوصول إلى نتائج مرضية تمت مقابلة بعض من إطارات البنك الخارجي الجزائري وقد استخدام هاته المعلومات والبيانات في الدراسة التطبيقية و الإستعانة بها في بعض التحليلات.

- **الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري** : وهو الموقع الخاص بالبنك الخارجي الجزائري الذي يتوفر على بعض الميزانيات السنوية والتقارير الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري التي قام الباحث بإستخدامها في حساب النسب المالية التي من خلالها تتم عملية التقييم و التصنيف وكذالك المؤشرات الخاصة بالدراسة والتي من شأنها المساعدة على التحليل والتفسير .

الفرع الثاني: تلخيص المعطيات :

بما أن الجانب التطبيقي من الدراسة عبارة عن حساب نسب مالية ومؤشرات لتقييم البنك وتحليلها وتفسيرها لإختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية والحصول على التصنيف الخاص بالبنك بإستخدام نموذج التقييم الأمريكي camels، فقد عمل الباحث للحصول على المعطيات والبيانات اللازمة للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس التقييم الجيد للبنك ، حيث تمثلت هذه

المعطيات في القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري المتمثلة أساسا في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للأ ربع السنوات الخاصة بفترة الدراسة 2010-2013، والتقرارير السنوية لنفس السنوات بالإظافة إلى بعض المعلومات التي تحصل عليها الباحث من البنك وبعض المراجع .

الفرع الثالث : تحديد المتغيرات :

لبدأ عملية التقييم و حساب النسب المالية يجب أو تحديد المتغيرات من أجل تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري من خلال تطبيق معيار التقييم الأمريكي camelsو كان ذالك بتحليل عناصره الستة المتمثلة في:

- كفاءة رأس المال: لمعرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزماته نحوى الغير ومدى قدرة رأس المال على بعث الثقة للزبائن وتغطية المخاطر ؛
- جودة الأصول : تعتبر جودة الأصول ذات اهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي ، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة ؛
- جودة الإدارة: لمعرفة مدى كفاءة البنك في التحكم و إدارة السيولة وكل العمليات في البنك ؛
- السيولة : نظرا لكون البنوك مؤسسات مالية فإنها تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توفر السيولة الكافية ، لذا أخذ بعين الإعتبار تقييم معيار السيولة ضمن المعايير الستة المكونة لنموذج camels؛
- الربحية : لأن الأرباح هي السبب الرئيسي في بقاء وإستمرارية البنك بإعتباره أهم المصادر المالية لها ، كما تسعى دائما لتعظيمه وتوظيفه في تطوير البنك وتعظيم المركز المالي له؛
- الحساسية إلى مخاطر السوق : لمعرفة مدى حساسية الأصول والخصوم في البنك الخارجي الجزائري لتقلبات الأسعار في السوق ؛

وللقيام بذالك سوف نقوم بحساب النسب المالية لكل عنصر من المعيار لمعرفة تصنيف البنك.

الفرع الرابع : الأدوات

من أجل الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار الفرضيات قام الباحث بإستخدام تم مجموعة من النسب المالية والمؤشرات من بينها :

1. المؤشرات المالية والمحاسبية : وذالك من أجل التحليل الكافي والدقيق لموضوع الدراسة ؛

2. المتوسط الحسابي : إستخدم الباحص المتوسط الحسابي في بعض النسب التي تتطلب المتوسط الحسابي كما انا هناك بعض العناصر من النموذج تم حسابها وتصنيفها بالإعتماد على نسبتين أو اكثر فإستعان الباحث بالمتوسط الحسابي للحصول على التصنيف النهائي لكل عنصر من عناصر النموذج محل الدراسة ؛
3. برنامج Exel: إستعان الباحث به في حساب بعض النسب و رسم بعض المنحيات للتوضيح والقراءة .

المبحث الثاني : النتائج ومناقشة الدراسة الميدانية :

سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق مؤشرات معيار camels على البنك الخارجي الجزائري من أجل معرفة تصنيفه.

المطلب الاول: نتائج الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل النتائج لكل عنصر من عناصر معيار camelsبناءا على المعلومات المجمعة .

الفرع الأول: تقيم كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري :

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة و يبين لنا مايلي:

الجدول رقم 1: نسب كفاية رأس المال لbeaمن 2010-2013

السنة	نسبة كفاية رأس المال
2010	%35.53
2011	%44.26
2012	%44.01
2013	%35.41

المصدر: التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري لسنوات الدراسة

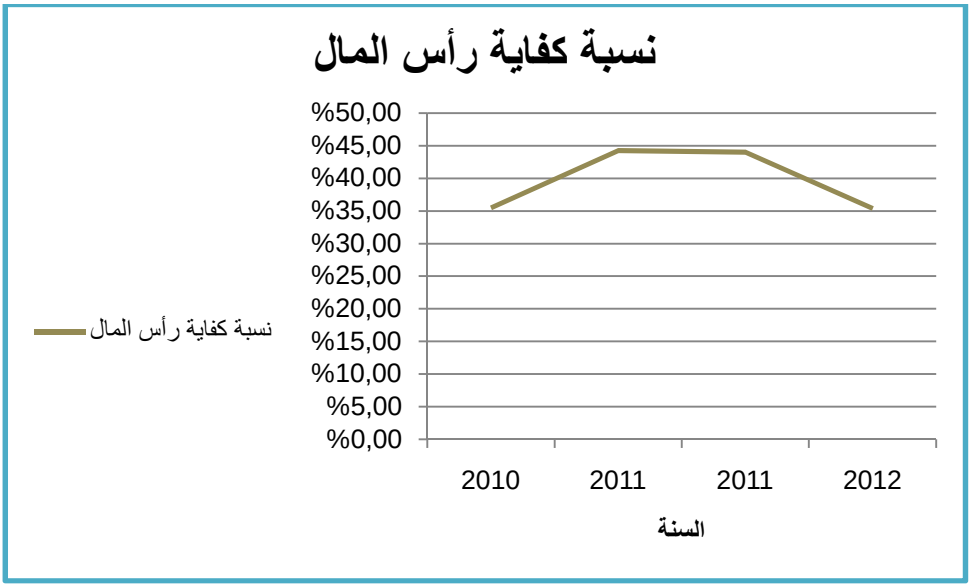

منحنى1 يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في سنة 2010 كانت تبلغ 35.53% ثم إرتفعت إلى 44.26% سنة 2011 وبقيت في حدود هذه النسبة في سنة 2012 حيث بلغت 44.01% ثم إنخفظت سنة 2013 إلى 35.41% وذالك ما يبينه المنحنى التوضيحي لتطور نسبة كفاية رأس المال .

1- تصنيف كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري :

بالمقارنة مع ماتنص عليه المادة 03من التعليمة 74-94فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08%، وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم 2: تصنيف رأس مال البنك الخارجي الجزائري

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية رأس المال	%35.53	%44.26	%44.01	%35.41
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1 =4/(1+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خلال الجدول يتبين لنا أنه تم تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني ان كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأ□وله من رأس ماله.

الفرع الثاني : تقييم جودة أصول البنك الخارجي الجزائري:

سوف نقيم جودة أصول البنك إعتمادا على النسب التالية :

- ✓ مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول : مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول، يجب أن لا تقل عن 80%تعكس هذه النسبة إهتمام البنك في إقتناء أصول محققة للإيرادات .[1]
- ✓ نسبة التصنيف المرجح WCR: المخصصات /حقوق الملكية +المخصصات ، وتقيس هذه النسبة حجم المخصصات من حقوق الملكية والمخصصات ، والجدول التالي يوضح تصنيفات جودة الأصول بناءا على نسبة التصنيف المرجح :

الجدول رقم 3: تصنيف البنك إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR
1	WCR<%05
2	%15> WCR>%05
3	%35> WCR >%15
4	%60 > WCR>%35
5	WCR> %60

المصدر: أحمد نورالدين الفرا، " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ،ص 71.

الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010-2013؛

[1] على منصور محمد بن سفاع،تقييم الأداء بإستخدام نموذج camels-دراسة تحليلية لأداء البنك الاهلي اليمني للسنوات2003-2007،مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية ،جامعة عدن ، اليمن، العدد الثاني ، ديسمبر 2008 ص 16

الجدول رقم 4: نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
مجمل الأصول المحققة للإيرادات	2168884378	2350089078848.96	1957604903031.21	161163938
مجمل الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول	%91.60	%89.12	%84.82	%76.32

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كانت مرتفعة في سنة 2010 حيث بلغت 91.60% ثم بدأت بالإنخفاظ وصولا إلى 76.32% سنة 2013.

الجدول الأتي يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 5: نسبة التصنيف المرجح في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
المخصصات	151934811	129118894323.80	115066423000.46	/
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التصنيف المرجح بلغت 49.90% سنة 2010ثم تناقصت إلى 41.89% في سنة 2011 وإنخفضت أيضا إلى 36.16% سنة 2012 ، لم نحصل على النسبة لسنة 2013 لعدم تحصلنا على المخصصات .

1- تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري :

بناء على النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 4 يمكن تصنيف جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول على النحو التالي:

الجدول رقم 6: تصنيف جودة أصول بنك beaاعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول	%91.60	%89.12	%84.82	%76.32
التصنيف الجزئي	1	1	1	2
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خ□ل الجدول يتضح لنا بأن تصنيف البنك بالنسبة لجودة الأصول إعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول في التصنيف رقم 1 أي أن أصول البنك جيدة وأنه مهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له الربح والإستمرارية .

وبناء على نتائج الجدول رقم 5 ومعطيات الجدول رقم 3 يمكن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة الصتنيف المرجح على النحو التالي:

الجدول رقم 7: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/
التصنيف الجزئي	4	4	4	/
متوسط التصنيف	4 =3/(4+4+4)			
التصنيف الإجمالي	4			

من اعداد الطالب؛

من خ□ل الجدول ن□حظ بأن البنك تحصل على التصنيف رقم 4 لجودة الأصول إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح ، أي ان جودة أصول البنك في حالة خطرة إعتمادا على نسبة التصنيف المرجح .

الجدول رقم 8: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري

النسبة / التصنيف	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول	نسبة التصنيف المرجح
تصنيف النسبة	1	4
متوسط التصنيف	2.5=2/(4+1)	
التصنيف النهائي	3	

يوضح هذا الجدول تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على متوسط التصنيفين التصنيف الأول (نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول) والتصنيف الثاني (نسبة التصنيف المرجح) وتحصل البنك على التصنيف رقم 3 ، أي انا جودة أصول البنك في حالة مستقرة نسبيا وتتطلب المراجعة والرقابة.

الفرع الثالث: تقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري :

تم إعداد إستمارة تتعلق بتقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري شملت الإستمارة تقييم البنك في مدى كفاءة إدارة مخاطر البنك، مدى إهتمام البنك بتقييم أدائه، تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق بجانبيها الداخلي والخارجي ، تقييم الموارد البشرية في البنك ومدى الإهتمام بها والسعي لتطويرها ، تقييم تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستخدمة في البنك .

تم توزيع الإستمارة على موظفي وكالة الوادي وتقرت ونظرا لضيق الوقت لم نتمكن من زيارة كل الوكا ت المجاورة للحصول على سبر اراء اكبر ، كما أننا لم نتمكن من توزيع الإستمارة على المدريات المركزية للبنك في الجزائر العاصمة لضيق الوقت .

أجاب موظفي وكالة الوادي على ثمانية استمارات من أصل عشرة وهو عدد غير كافي للتقييم الجيد لإدارة البنك، ولكن موظفي وكالة تقرت لم يستطيعو الإجابة بسبب رفض مدير الوكالة .

جدول رقم 9 يوضح الإجابات على الإستمارة الموزعة من أجل تقييم جودة الإدارة

السؤال / الإجابة	مدى كفاءة البنك في إدارة المخاطر	مدى إهتمام البنك بتقييم أدائه	تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق	تقييم الموارد البشرية ومدى الإهتمام بها	مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال	علاقته بالبنك المركزي
جيد جدا	2	1	2	1	0	4
جيد	1	2	2	2	0	2
متوسط	4	3	3	3	1	2
رديء	1	2	1	1	2	0
رديء جدا	0	0	0	1	5	0

من إعداد الطالب بناءا على إجابات الموظفين .

يوضح هذا الجدول إجابات الموظفين على الأسئلة التي شملتها الإستمارة الموزعة فكانت الإجابات متفاوتة على الأسئلة إ أن إجابة متوسط حضيت بالعدد الأكبر من الإجابات في غالب الإسئلة ؛

جدول رقم 10 يوضح نسب جودة الإدارة للبنك الخارجي الجزائري

الإجابة	النسبة
جيد جدا	%25
جيد	%22.5
متوسط	%40
رديء	%17.5
رديء جدا	%15

من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن النسبة ا كبر لجودة إدارة البنك هي متوسطة حيث بلغت 40% وهي مرتفعة مقارنة بباق النسب 25% جيد جدا ، 22.5% جيد كما تحصلت جودة الإدارة على 17.5% رديء و 15% رديء جدا ومن خلال هذه النسب فإن جودة إدارة البنك تأخذ التصنيف رقم 3.

الفرع الرابع : تقيم ربحية البنك الخارجي الجزائري

1- كيفية التقيم

نظرا لعدم توفر مرجعية قانوينة لتقييم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذالك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة ، لذا وبالإعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري بإستخدام النسب الآتية:

- **نسبة العائد على حقوق الملكية** : صافي الربح/ حقوق الملكية، والتي تعبر عن العائد المحقق من خلال توظيف البنك لحقوق ملكيته.
- **نسبة العائد على الأصول**: صافي الربح/ إجمالي الأصول، والتي تعبر عن العائد المتحصل عليه من خلال توظيف الأصول.
- **نسبة العائد على متوسط الأصول**: صافي الربح/ متوسط إجمالي الأصول.

من الخلال الجدول الآتي يمكن أن نصنف ربحية البنك إعتمادا على نسبة السابقة الذكر :

A: نسبة العائد على حقوق الملكية ؛ B : نسبة العائد على الأصول؛

C: نسبة العائد على متوسط الأصول ؛

الجدول رقم11 : تصنيف الربحية في البنك

التصنيف	نسبة العائعد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B	نسبة العائد على متوسط الأصول C
1	0.4	%1	
2	A<0.2	%0.75<B<%1	%0.75< C<%1.5
3	A<0.1	%0.5<B<%0.75	%0.4< C<%0.75
4	A<0.05	%0.25<B<%0.5	%0< C<%0.4
5	A<0.01	B <%0.25	C<%0

المصدر: من إعداد الطالب أعتمادا على مايلي:

- شاهين علي، **سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين،2002-2003، ص19.
- عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010-2011ص103

الجدول التالي يوضح نسب الربحية في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة قيد الدراسة .

الجدول رقم12: نسب الربحية في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
الربح الصافي	19168656	30260305674.84	35557303381.81	20931942640.31
حقوق الملكية	152521544	179060682562.81	203141656066.87	204032017384.07
مجموع الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
متوسط الاصول	157841741.73	17578036775059.6	15385063654875.73	14076289694863.4
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	% 23.11	%14.87

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول يتبين لنا بأن نسبة العائد على حقوق الملكية أخذت تتزايد من 2010 حين كانت تبلغ 12.56% إلى 2012أين بلغت 17.5% ،ثم إنخفضت سنة 2013 إلى 10.26% ؛

ونلاحظ من الجدول أيضا أن نسبة العائد على الأصول سنة 2010 كانت 0.8% ثم إرتفعت خلال السنتين 2011 إلى 1.14 و2012 إلى 1.54 % ثم إنخفظت إلى 01% سنة 2013؛

أما بالنسبة لنسبة العائد على متوسط الأصول فقد بلغت سنة 2010 12.14% وأخذت في الإرتفاع إلى 23.11% سنة 2012 ، وعاودت الإنخفاض سنة 2013 إلى 14.87%؛

ثالثا : تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري :

من خلال نتائج الجدول رقم 12 ومعطيات الجدول رقم 10يمكننا تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري كما يلي:

الجدول رقم 13: تصنيف ربحية البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
التصنيف الجزئي	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2=4/(2+2+2+2)			
التصنيف الكلي	2			

يوضح الجدول تصنيف ربحية البنك بالإعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية وتحصل البنك على التصنيف رقم 2 خلال كل سنوات الدراسة .

الجدول رقم 14: تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأصول

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على الأول	%0.8	%1.14	%1.54	%01
التصنيف الجزئي	2	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1+1)			
	1			

يوضح هذا الجدول تصنيف البنك إعتمادا على نسبة العائد على الأول من خلالها تحصل البنك على التصنيف رقم 2 في سنة 2010و التصنيف 1 في السنوات 2013/2012/2011 ، وبمتوسط السنوات تحصل البنك على التصنيف رقم 1.

الجدول رقم 15: تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف الكلي	1			

وبالإعتماد على نسبة العائد على متوسط الأصول فقد تحصل البنك على التصنيف رقم 1 في جميع سنوات الدراسة مثلما يوضحه الجدول رقم 15 ؛

من خلال الجداول رقم (13-14-15) يمكن تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم16: تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري .

التصنيف / النسبة	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على متوسط الأصول
تصنيف النسبة	2	1	1
متوسط التصنيف	1.33=3/(1+1+2)		
التصنيف النهائي	1		

يوضح هذا الجدول تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري من خلال متوسط التصنيفات الثلاثة السابقة حيث تحصل البنك على التصنيف رقم 1 مما يدل على ان البنك يحقق ربحية جيدة .

الفرع الخامس :تقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري :

سوف نقوم بتقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري بإستخدام النسب التالية:

- نسبة القروض إلى الودائع : مجموع القروض/ مجموع الودائع [1]؛
- نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض/ إجمالي الأصول ؛

والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة :

[1] Md. Anwarul Kabir, Suman Dey, Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3, September 2012,p:22.

الجدول رقم 17: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض على إجمالي الأصول D
1	55%فم فوق	D<%50
2	60%فما فوق	D<%60
3	65%فما فوق	D<%65
4	70%فما فوق	D<%70
5	71%فما فوق	D<%75

المصدر: – عبد القادر زيتوني ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، ص14،www.kantakji.com،يوم 02/04/2015.

- Mohamed Arabi Khalafalla Ahmed , "Predicting Banks Failure: The Case of Banking Sector in Sudan for the Period (2002-2009)", Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Number 3 ,2013,p:164-165

الجدول التالي يوضح نسب السيولة في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

جدول رقم 18: نسب السيولة في البنك

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.46
الودائع	2018159263	2198064067230.83	1861843975212.32	1680611308592.01
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة التمويل إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
نسبة القروض إلى إجمالي الاصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل على الودائع بلغت 94.96%،94.17% خلال السنتين 2010و2011على التوالي ثم بدأت بالإنخفاض سنة 2012 أين بلغت 92.41 وعاودت الإنخفاظ سنة 2013 حيث بلغت خلالها 82.97% ؛

وتبين أيضا أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فكانت تبلغ 80.94% سنة 2010 وأخذت في الإنخفاظ 78.5% سنة 2011و 74.55% سنة 2012 وصولا إلى 64.04% سنة 2013؛

بناء على نتائج الجدول رقم 18 ومعطيات الجدول 17،يمكن تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

جدول رقم 19: تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
التصنيف الجزئي	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5 =4/(5+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر : من اعداد الطالب

يمثل الجدول رقم 19تصنيف السيولة للبنك الخارجي الجزائري على أساس نسبة القروض إلى الودائع أين تحصل البنك على التصنيف رقم 5 خلال كل سنوات الدراسة مما يعني ان البنك تحصل على التصنيف رقم 5 في متوسط التصنيف لسنوات الدراسة .

جدول رقم 20: تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04
التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط التصنيف	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر : من اعداد الطالب

من خلال هذا الجدول الذي يوضح تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري إعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول نلاحظ أن البنك تحصل على التصنيف رقم 5 فكل من السنوات 2012/2011/2010و التصنيف رقم 3 سنة 2013 ، ومن خلال متوسط التصنيف للسنوات الأربعة فقد حصل البنك على التصنيف رقم 5 وهو التصنيف الأسوأ للسيولة .

الجدول رقم 21: تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري

التصنيف / النسبة	نسبة القروض الى الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الاصول
تصنيف النسبة	5	5
متوسط التصنيف	5=2/(5+5)	
التصنيف النهائي	5	

المصدر : من إعداد الطالب

يوضح هذا الجدول التصنيف النهائي للسيولة من خلال متوسط التصنيفين (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول)، أين تحصل البنك على التصنيف رقم 5.

الفرع السادس: تقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق :

سوف نقوم بتقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بإستخدام النسب التالية:

- نسبة الأصول الحساسة للفائدة إلى إجمالي الأصول : الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول.
- GAP=RSAs-RSLs، وتقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والإلتزمات الحساسة للفائدة.

لم نتمكن من الحصول على تصنيفات فيما يتعلق بحساسية البنك إتجاه مخاطر السوق، كما أننا تحصلنا على نسب تتعلق بالحساسية اتجاه أسعار الفائدة ولم نتحصل على نسب تتعلق بالحساسية إتجاه مخاطر السوق ككل، ومع ذالك سوف نقدم نظرة حول مدى حساسية أصول البنك وخصومه للتغيرات في أسعار الفائدة.

الجدول التالي يوضح حساب الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة قيد الدراسة 2010-2013:

الجدول رقم 22: الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031242.50	1129983259293.11	643242639825.49
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.62	580656858621.99	751291690340.97
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الإستحقاق	157881423	219692295520.78	190871591663.14	177174152348.68
مجموع الأصولالحساسة لأسعار الفائدة	**2074452080**	**2289625130221.9**	**1911511709578.25**	**1571708482515.14**
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.73	15604849323.99	1135406743.04
ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.12	1846239125888.33	1679475901848.97
ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654187.14	40506183346.14	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	**2059089715**	**2236823721417.99**	**1902350158558.46**	**1722450239728.3**
الفجوة GAP	15362365	52801408803.91	9161551019.79	150741757213.16-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة GAPارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2011مقارنة ب2010حيث بلغت أكثر من 52مليار دينا ثما انخفضت لتبلغ 9.1مليار دينار سنة 2012، بينما في 2013 فهنالك فجوة سالبة قدرت بأكثر من 150مليار دينار .

الجدول الاتي يوضح نسبة الاصول الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الأصول

جدول رقم 23: نسبة اصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول

السنة / النسبة	2010	2011	2012	2013
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	1911511709578.25	1571708482515.14
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة لإجمالي الأصول	%87.61	%86.83	%82.82	%74.43

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية

يبين هذا الجدول أن نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول في تناقص مستمر حيث بلغت 87.61% سنة 2010 وأخذت في التناقص وصولا إلى 74.43% سنة 2013.

الفرع السابع : التصنيف النهائي للبنك :

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام CAMELSوإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى، ومن خلال الجداول يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي :

الجدول رقم 24: التصنيف النهائي للبنك

التصنيف / المعيار	كفاية رأس المال	جودة الاصول	الربحية	السيولة	جودة الإدارة
التصنيف الفردي	1	3	1	5	3
متوسط التصنيف	2.6=5/(3+5+1+3+1)				
التصنيف النهائي	3				

من إعداد الطالب.

يوضح هذا الجدول التصنيف النهائي للبنك أين تحصل على التصنيف رقم 3 من خلال متوسط التصنيفات لكل عنصر من عناصر النموذج .

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية :

تطرق الباحث في هذا المطلب إلى تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و وقام بتحليل الجداول المنجزة .

الفرع الأول: تحليل كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1:

- إرتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 44.26%سنة 2011مقارنة بسنة 2010عندما كانت تبلغ 35.53%وذالك بسبب زيادة رأس مال البنك من 24.5مليار دينار إلى 76 مليار دينار من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس مال البنك وكذا تحقيق نتيجة سنوية معتبرة ؛

- إنخفضت النسبة نسبيا في سنة 2012 وذالك بسبب زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 564مليون دينار سنة 2011إلى580مليون دينار سنة 2012(زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها، وبما أن معامل ترجيح القروض المقدمة للزبائن هو 100%فإن قيمة مقام نسبة كفاية رأس المال سترتفع وبالتالي إنخفاض نسبة كفاية رأس المال)؛
- ثم إنخفضت النسبة مجددا إلى 35.41%سنة 2013بالرغم من زيادة رأس المال من 76مليار دينار إلى 100مليار دينار إلا أنه:
  - انخفضت قيمة الإحتياطات من 64.5%مليار دينار سنة 2012إلى 56.1مليار دينار سنة 2013
  - انخفضت نتيجة السنة المالية من 35.5مليار دينار سنة 2012إلى 21مليار دينار سنة 2013؛
  - إنخفاض في قيمة الأموال لمواجهة المخاطر العامة من 9.417مليون دينار سنة 2012إلى 9.070مليون دينار سنة 2013؛
  - زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 575مليار دينار سنة 2012إلى 751مليار دينار سنة2013؛

الفرع الثاني : تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن نسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول بلغت 91.60% سنة 2010ثم بدأت بالتناقص خلال السنوات التالية وصولا إلى 76.32سنة 2013، يرجع السبب في ذالك إلى أن معدل التغير في مجمل الأصول يفوق معدل التغير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات .

يرجع تناقص نسبة التصنيف المرجح في الجدول رقم 5 من 49.90%سنة 2010إلى 41.89%سنة 2011ثم إلى 36.16%سنة 2012وذالك بسبب زيادة كل من المخصصات و حقوق الملكية .

من خلال الجدول رقم 6تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2013ما يعني أن أصول البنك جيدة و أنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح و الإستمرارية .

من خلال الجدول رقم 7 تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4خلال 2010-2011-2012اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح والتصنيف 4 لمتوسط السنوات الثلاث، مما يعني أن جودة أصول البنك في حالة خطرة ويدل ذالك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك، وانه يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، كما أن إدارة الإئتمان في البنك غير جدة، جاء هذا بالنزامن مع زيادة الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إ أن هذه الخطورة تناقصت بمرور السنوات من خلال تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار قتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

الجدول رقم 8 يبين أن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري من خلال متوسط نسبة التصنيفين هو 3 أي ان اداء البنك معقول فيما يخص جودة أصوله .

الفرع الثالث: تحليل جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري :

من خلال الجدول رقم 9 تبين لنا :

- ✓ مدى كفاءة البنك في إدارة المخاطر : تراوحت إجابات موظفي البنك بين 2 الجيد جدا و 1 الجيد و 4 المتوسط مما يمكننا القول أن كفاءة البنك في إدارة المخاطر معقولة ولكن تستلزم المراجعة وتصحيح النقائص ؛
- ✓ مدى إهتمام البنك بتقييم ادائه : إهتمام البنك بتقييم ادائه يساعده على إستدراك الأخطاء ومعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وفي هذا السؤال تباينت إجابات موضفي البنك بين الجيد والمتوسط والرديء أي أن الموظفين يرون بان هناك إهتمام كافي بتقيم البنك لأدائه ؛
- ✓ تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق: المراجعة والتدقيق هما وظيفتان مهمتان في عمل البنوك ومن خلال هذا السؤال أراد البحث معرفة قدرة مراجعي ومدققي الحسابات في البنك على إكتشاف الأخطاء وحصل الباحث من خلال الإجابات على انه هنالك تقييم قريب من الجيد للوظيفتين حيث أن الإجابات شملت 2 جيد جدا و 2 جيد و 3 متوسطو 1 رديء ؛

- ✓ تقييم الموارد البشرية ومدى الإهتمام بها : مدى تناسب كل موظف مع مكانه المناسب وتطابق الأماكن مع أصحاب التخصص ، وهل هنالك إهتمام من طرف البنك بإمداد العاملين بكل ماهو جديد في مجال البنوك، وكذالك حجم قدرتهم على متابعة التغيرات والتحديثات في عمل البنوك وتصب إجابات الموظفين في هذا الجانب نحوى المتوسط أي أنه ليس هنالك تقييم مرضي للموارد البشرية وأنا هناك عوامل أخرى تدخل في مجال التوظيف وليس هنالك إهتمام بوضع المناسب في المكان المناسب ؛
- ✓ مدى إسخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال : غالبية الموظفين أجابو على أن إستخدام البنك الخارجي الجزائري لتكنولوجيا المعلومات والإتصال شبه معدوم فحوالي 5 إجابات من أصل 8 هي إجابة رديء جدا ، أي أن هنالك بطيء شديد في إسخدام البنك لتكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- ✓ علاقته بالبنك المركزي : علاقة البنك الخارجي الجزائري بالبنك المركزي جيدة وذالك من خلال إجابات الموظفين على السؤال المطروح عن علاقة البنك بالبنك المركزي ، يمكن أن يكون ذالك بسبب أن البنك الخارجي الجزائري هو بنك عمومي لذالك هو يتمتع بعلاقة قوية مع البنك المركزي ؛

ومن خلال الجدول رقم 10:

بعدما أعد الباحث الجدول رقم 9 ومن خلال معطياته ترجم الباحث تلك المعطيات إلى بيانات إحصائية وقام بعمليات حسابية ليحصل على نسب تسهل عليه عمليه تقييم جودة الإدارة :

يوضح الجدول نسب كل إجابة من مجموع الإجابات الكلي على الستة أسئلة المطروحة على الموظفين من خلال تلك النسب حصل البنك على التقييم المتوسط بنسبة 40% وهو التقييم الذي يضعه في التصنيف رقم 3 وبمقارنة هاته النسبة مع باقي النسب 25% جيد جدا ، 22.5 جيد بالإظافة إلى 17.5% رديء و 15% رديء جدا فنجدها النسبة الأكبر والتي على أساسها صنف البنك مما يدل على أن هناك نقص في كفاءة الإدارة يجب على البنك مراجعتها وتصحيح الأخطاء والعمل على تقليل نقاط الضعف فيه ؛

الفرع الرابع: تحلل ربحية البنك الخارجي الجزائري :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12:

أ- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56%سنة 2010و إرتفعت هذه النسبة خلال 2011 و 2012لتبلغ 16.9%و 17.5% على التوالي يرجع السبب في ذالك إلى إرتفاع قيمة حقوق الملكية

سواء برفع رأس المال او تحقيق نتائج مالية معتبرة، إلا أنها انخفضت سنة 2013 بسبب إنخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة إنكماشية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم لمستويات قياسية سنة 2012؛

ب- بلغت نسبة العائد على الأصول 0.8%سنة 2010وذالك بسبب إنخفاض قيمة الأرباح الناتجة عن انخفاض العوائد المتأتية من القروض الإستهلاكية، ويرجع ذالك إلى السياسة المتبعة من قبل بنك الجزائر التي تقتضي بخفض قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك، حيث منعت البنوك التجارية منح القروض الإستهلاكية سنة 2009، بسبب بلوغ فاتورة الإستيراد مستويات قياسية ،وفي سنتي 2011و2012 إرتفعت النسبة لتبلغ 1.14%و1.54% على التوالي يرجع سبب ذالك إلى زيادة البنك لعدد وكالاته، حيث تم فتح 06 وكالات في 2011/09/30 و7 وكالات في 2011/12/11، اما في سنة 2013 فقد انخفضت النسبة لتبلغ 01% فالبرغم من انخفاض قيمة الأرباح الصافية لهذه السنة إلا ان إجمالي الأصول إنخفضت بقيمة اكبر؛

ت- ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال 2011-2012لتبلغ 17.21%، 23.11%على التوالي مقارنة بسنة 2010(عندما كانت 12.14%)، يرجع سبب ذالك لزيادة ارباح البنك خلال السنوات المذكورة، إلا أن هذه السنة انخفضت لتبلغ 14.87%سنة 2013بسبب انخفاض ارباح البنك؛

الجدول رقم 13 يبين أن البنك حصل على التصنيف رقم 2 لربحيته إعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية أي أن البنك يدر نتائج جيدة ومرضية من خلال توظيف جيد لحقوق الملكية ؛

حصل الينك الخارجي الجزائري في الجدول رقم 14 على التصنيف رقم 1 بالإعتماد على نسبة العائد على الأصول وهذا ما يثبت التوظيف الجيد للبنك لأصوله مما يحقق له عوائد جيدة ؛

التصنيف النهائي للبنك الخارجي لربحيته في الجدول 16 تحصل على التصنيف رقم 1 أي أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتيا□ي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين كما انه لا يعتمد على مصادر دخل إستثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف ؛

الفرع الخامس : تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18مايلي:

- إجمالي القروض وإجمالي الودائع إرتفعت خلال سنة 2011مقارنة بسنة 2010يرجع السبب في ذالك إلى إتباع الدولة سياسة توسعية من خلال :
  - ✓ زيادة التوسع النقدي من 15.4%سنة 2010إلى 19.9%سنة 2011؛
  - ✓ زيادة القروض المقدمة للإقتصاد من 3.2بليون دينار سنة 2010إلى 3.8بليون دينار سنة 2011، يرجع السبب في زيادة القروض الموجهة للإقتصاد توجه الدولة نحو تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
  - ✓ الزيادة في الأجور، زيادة التشغيل في الوظيف العمومي، زيادة التمويل المدعم للسكن ؛[1]

كل هذا ساهم في زيادة الودائع لدى البنك ومنه زيادة القدرة على منح الإئتمان .

- إجمالي القروض إنخفض سنة 2013 مقارنة بسنة 2012ويرجع السبب في ذالك إلى اتباع سياسة انكماشية من قبل الدولة وذالك لإرتفاع معدل التضخم سنة 2012المعدل الأكثر إرتفاعا خلال خمسة عشر سنة السابقة لي 2012، حيث:
  - ✓ تراجعت نسبة القروض المقدمة للإقتصاد إلى14.05سنة 2013مقارنة ب15.35سنة 2012؛
  - ✓ إدخال آداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إسترجاع السيولة لستتة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%؛[2]

مما قلل من السيولة لدى البنك الخارجي الجزائري ومنه قدرته على الإقراض

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا:

[1] التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2010وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الو□ني ،جانفي 2012

[2] التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الو□ني، ديسمبر 2013

- ❖ أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت 94.96%سنة2010 وانخفضت هذه النسبة خلال 2011-2012-2013لتبلغ 94.17%، 92.41%، 82.97%على التوالي ويرجع السبب في ذالك إلى عدم توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى قروض، فبالرغم من أن توظيف البنك لودائعه في شكل قروض يحقق له ربحية إلا أن ذالك يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجيات المودعين.
- ❖ أن نسبة القروض على إجمالي الأصول بلغت 80.94% سنة 2010و إنخفظت هذه النسبة خلال 2011-2012-2013لتبلغ 78.5%، 74.55%،64.04% على التوالي ويعود السبب إلى تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل قروض، وهذا مهم بالنسبة للبنك من اجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.

من خلال الجدول رقم 19الذي يمثل تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع نلاحظ ان نسبة القروض على الودائع مرتفعة خلال السنوات الأربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة و عدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض، لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال السنوات الأربعة ، ممايعني أن البنك يحقق اداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة .

نلاحظ من خلال الجدول 20 أن نسبة القروض الى إجمالي الأصول خلال السنوات الأربعة مرتفعة لذا تم منح البنك التصنيف رقم 5 من حيث السيولة خلال السنوات 2010-2011-2012لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم السداد، والتصنيف 3 خلال 2013لتقليل البنك من نسبة توظيف أغلب أصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف 5 في متوسط التصنيف، مما يدل على أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

الجدول رقم 21: هذا الجدول يمثل تصنيف السيولة اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى اجمالي الأصول معا وحاز البنك على التصنيف رقم 5 مما يدل أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة ، لذالك يجب ان يتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لإحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط للتعامل مع إحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة .

الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق :

الجدول رقم 22 : يوضح الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة :

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة GAPارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2011مقارنة ب2010 ثما انخفضت سنة 2012مما يدل على ان أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة أكثر من الخصوم، إلا أنه في سنة 2013 زادت خصوم البنك عن اصوله الحساسة لأسعار الفائدة مما ولد فجوة سالبة .

الجدول رقم 23: يوضح نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة من إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة :

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول بإعتبار أن أغلب إيرادات البنك تأتي من أسعار الفائدة، ونلاحظ كذالك أن هذه النسبة إنخفضت خلال السنوات الدراسة لتبلغ أدنى مستوى سنة 2013.

الفرع السابع : تحليل التصنيف النهائي للبنك

يوضح الجدول رقم 24 التصنيف النهائي للبنك الخارجي الجزائري وحاز البنك على التصنيف رقم 3 مما يعني ان اداء البنك معقول ويتطلب بعض التصحيحات والإجراءات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها، وعلى البنك المركزي إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول .

المطلب الثالث : إختبار الفرضيات :

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: "يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية "
من خلال الدراسة تبين انها فرضية صحيحة لأن البنك الخارجي الجزائري يحقق نسبة ملاءة أعلى من النسبة المنصوص عليها ؛

الفرضية الثانية: "تمتاز أصول البنك الخارجي الجزائري بالجوة "
و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك و بالأخص فيما يخص القروض الممنوحة ؛

الفرضية الثالثة :" يمتلك البنك الخارجي الجزائري جهاز إداري قادر على التسير الجيد للبنك"
وهي فرضية لم نتمكن من إثبات صحتها لأن البنك يمتلك جهاز إداري متوسط الكفاءة في إدارة شؤونه ؛

الفرضية الرابعة :"يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح جيدة تضمن الإستقرار"
و هي فرضية صحيحة حيث أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة مما يساعده على نمو أصوله و توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تكوين إحتياطات لمواجهة المخاطر؛

الفرضية الخامسة : " للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في السيولة"
و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في سيولة و يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل اجتناب الوقوع في عسر مالي؛

الفرضية السادسة:"تمتاز أصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري بحساسسة قليلة لمخاطر السوق"

لم نتمكن من دراسة الفرضية لعدم وجود تصنيفات لمدى حساسية البنك لمخاطر السوق و التى من خلالها يمكننا تصنيف هذا المعيار .

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS و تقديم تصنيفات فردية للمعايير من خلال تطبيق المفاهيم النظرية لهذاا النظام على البنك الخارجي الجزائري، تمكنا من الوصول إلى مايلي :

- يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية؛
- أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك وأن ليس له سياسة وإدارة جيدة للإئتمان؛
- أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة؛
- أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في السيولة وأنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي؛
- تحصل البنك على التصنيف رقم 3 مما يعني أن أداءه معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية؛

الخاتمة :

سعت الدراسة إلى إبراز أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، بحيث تبين أن عمليات تقييم الأداء بالنسبة للبنوك تعتبر جرس إنذار مبكر للمخاطر التى يتعرض لها عملها لذا ظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقديم تقييم لأداء البنك، و من أهم النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي CAMELSالذي يعد من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء والذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية و النوعية في التقييم وتغطيته لأكثر الجوانب حساسية في نشاط البنك وإسهامه في تبيان نقاط القوة والضعف في أداء البنك.

ولاحظنا من خلال دراستنا أن الجزائر لا تطبق نظام CAMELS، لتقييم الأداء، إنما أنشأت نظام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، وكتابة الدولة الأمريكية للخزينة يدعى هذا النظام " نظام التنقيط" وهي طريقة إشراف موحدة مستوحاة من نظام CAMELS، ترتكز على تقييم مؤشرات الأداء وملاءة المؤسسات المالية ، تم تطبيقه كمرحلة تجريبية على بنكين أحدهما عام والثاني خاص، وكان الهدف من إنشاء هذا النظام تحقيق مايلي :

- إضفاء الصلابة على متابعة البنوك والعمل البنكي ؛
- منح فرصة للبنك المركزي لمتابعة العمل البنكي ؛
- إتخاذ الإجراءات المناسبة بناءا على التقييم الموضوع التي تصل إليه الحالات القصوى إلى سحب الإعتماد وتوقيف النشاط؛

لم نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية تخص هذا النظام لا من حيث كيفية تطبيقه والمؤشرات التي يستخدمها ولا من حيث الجوانب التي يغطيها من أجل إجراء مقارنة بينه وبين نظام CAMELSومع ذالك فإن لنظام CAMELS، أهمية بالغة في تقييم أداء البنوك وميزته في إعطاء صورة شاملة لأداء البنك .

نتائج الدراسة :

من خلال تطبيق نظام CAMELSعلى البنك الخارجي الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة ملاءة تفوق النسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها ومنه تم تصنيف ملاءة البنك بالتصنيف 1؛
- ✓ حاز البنك على التصنيف رقم 3 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني أن اداء البنك معقول ، بحيث يظهر البنك ضعفا في بعض المؤشرات مما يستدعي من إدارة البنك إتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف ، وتصحيح العيوب؛
- ✓ تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين كما أنه يعتمد على مصادر دخل إستثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف؛
- ✓ تم تصنيف جودة إدارة البنك بالتصنيف رقم 3 أي ان إدارة البنك معقولة ولكنها ليست في المستوى المطلوب حيث تعاني بعض النقائص التي يجب مراعاتها؛
- ✓ تحصل البنك على التصنيف رقم 5 فيما يتعلق بسيولته مما يدل أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذالك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية ، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة ؛
- ✓ تحصل البنك في النهاية على التصنيف رقم 3 مما يعني أن اداء البنك معقول يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها وتصحيح الوضع قبل تفشيه؛

التوصيات :

بعد استخلاصنا للنتائج واختبار الفرضيات يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- ❖ اعتماد بنك الجزائر نظام CAMELSفي تقييم أداء البنوك الجزائرية من اجل معرفة الخلل الموجود في النظام البنكي ككل ، ودراسة كل بنك على حدى من اجل معالجة المشاكل وتحسين أداء البنوك ؛

- ❖ اعتماد البنك الخارجي الجزائري نظام CAMELSمن أجل التقييم الجيد لأداء البنك؛
- ❖ الاهتمام البنك الخارجي الجزائري بكل من السيولة وبتوظيفات الأصول؛
- ❖ الإهتمام بجانب السيولة في البنك والعمل على تلبية الحاجيات الفورية للزبائن دون اللجوء إلى الإقتراض أو تسييل الأصول ؛
- ❖ اهتمام وتدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين اداء البنك وكشف الخلل من أجل معالجته وعدم الوقوف كحاجز في وجه الأبحاث العلمية ؛

أفاق الدراسة :

في الختام نتمنى ان تكون هذه الدراسة إظافة إلى المكتبة الجزائرية بإعتبارها تناولت موضوع بالغ الأهمية في أهم القطاعات الإقتصادية ألا وهو تقييم اداء البنوك ،كما نتمنى أن تتواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة مايلي :

- دراسة التغيرات الجديدة على نظام CAMELSوأهم المؤشرات المضافة له؛
- مدى تطبيق بنك الجزائر للرقابة الميدانية على البنوك الجزائرية ؛
- دراسة نظام التنقيط ومقارنته بنظام CAMELS؛

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. حماد طارق عبد العال ، " تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1999.
2. حماد طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر 2001.
3. حنفي عبد الخفار ، " إدارة البنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2005.
4. حنفي عبد الخفار ،" إدارة البنوك" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 1997.
5. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ ، الرياض ،2000.
6. الطاهر لطرش ،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة
7. الكرخي مجيد , ،تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ،دار المناهج ، الأردن 2007.

الرسائل والمذكرات والأطروحات :

8. بن عمارة نور الدين ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ،دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر ، الجزائر ، وحدة ورقلة، (2005-2009)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
9. قاسمي آسيا ، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة غير منشورة،جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ،2008-2009.
10. بورقبة شوقي ،" الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011
11. أحمد نورالدين الفرا، " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة

12. عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010-2011.

المقالات:

13. زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 55.08.20 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 04\04\2016 à 19 :18

14. مقبل علي أحمد علي ،" دراسة لنموذج القيم الإقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم اداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لإحتسابها " ، www.lasj.net،

المجلات:

15. شاهين علي، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين،2002-2003.

16. علاء عبد الحسين صالح ، عدي صفاء الدين فاضل، "تقييم أداء الشركات العراقية بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2008-2010"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون ، 2012

17. على منصور مُحَّد بن سفاع،تقييم الأداء بإستخدام نموذج camels-دراسة تحليلية لأداء البنك الاهلي اليمني للسنوات2003-2007،مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية ،جامعة عدن ، اليمن، العدد الثاني ، ديسمبر 2008.

18. مُحَّد جموعي قريشي ، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية "، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الثالث ، 2004

19. يوسف بوخلخال ،" أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي (camels)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية "، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، العدد العاشر 2012

تقارير :

20. التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2010وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011،تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ،جانفي 2012.

21. التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

22. Kramo N'guessan, rapport de mission sur l’analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York , 4-10 décembre 2004.
23. Md. Anwarul Kabir, Suman Dey, Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3, September 2012
24. Mohamed Arabi Khalafalla Ahmed , "Predicting Banks Failure: The Case of Banking Sector in Sudan for the Period (2002-2009)", Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Number 3 ,2013

المواقع الإلكترونية :

1. WWW.bea.dz
2. عبد القادر زيتوني،دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك www.kantakji.com

الملحق رقم 1: القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010

Le bilan de la Banque en 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 367 626 126**

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÉRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
	TOTAL DU PASSIF	**2 367 626 126**

HORS BILAN

U: Milliers DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2010
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**474 693 56,52**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	325 435 015
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	46 251 041
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	103 007 901
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**804 256 15,74**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	796 938 552
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	7 317 964

POUR CONFIRMATION		31/12/2010
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	474 693 957
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	804 256 516
		1 278 950 472

COMPTES DE RESULTATS

U: Milliers DA

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	30 978 391
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	12 411 724
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	17 405 742
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	930 286
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	212 667
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	0
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	7 264 085
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	5 915 660
PRODUIT NET BANCAIRE	**36 603 214**
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	9 348 568
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	1 063 298
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**26 191 348**
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	151 934 811
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	151 325 432
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**25 581 969**
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 311
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**25 586 280**
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-6 417 624
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**19 168 656**

الملحق رقم 2: القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2013

BILAN AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	TOTAL DU PASSIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

HORS BILAN 2013 - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**735 466 356 099,73**	**795 853 602 565,28**	**(60 387 246 465,56)**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	421 286 951 177,80	464 177 934 926,30	(42 890 983 748,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 198 928 113,38	115 714 466 695,10	22 484 461 418,28
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 980 476 808,55	215 961 200 943,89	(39 980 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**719 333 005 267,21**	**767 992 971 580,93**	**(48 659 966 313,71)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 657 288 267,21	761 185 933 580,93	(48 528 645 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 807 038 000,00	(131 321 000,00)

POUR CONFIRMATION		CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)

الملحق رقم 3: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2012

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
		TOTAL DE L'ACTIF	2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
		TOTAL DU PASSIF	2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

الملحق رقم 3: القوائم المالية لسنة 2012

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**795 853 602 565,28**	**629 975 934 628,67**	**165 877 667 936,61**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	464 177 934 926,30	420 545 470 646,51	43 632 464 279,79
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	115 714 466 695,10	79 752 995 159,55	35 961 471 535,54
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	215 961 200 943,89	129 677 468 822,61	86 283 732 121,28
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**767 992 971 580,93**	**767 995 423 942,05**	**(2 452 361,12)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	761 185 933 580,93	760 951 870 942,05	234 062 638,88
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 807 038 000,00	7 043 553 000,00	(236 515 000,00)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,64)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 697,78)	2 581 363 873,97
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**44 509 329 884,07**	**40 616 966 309,94**	**3 892 363 574,13**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCOR	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**26 059 503 652,50**	**26 231 800 332,32**	**(172 296 679,82)**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMOR	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 866,25)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**47 031 401 746,78**	**39 087 414 969,51**	**7 943 986 777,27**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**47 031 952 751,11**	**39 339 255 083,27**	**7 692 697 667,84**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**35 557 303 381,83**	**30 260 305 674,85**	**5 296 997 706,98**

الملحق رقم 4: التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري

Les performances commerciales de la BEA en 2010.

(Extraits du rapport annuel 2010)

A/ Activité Domestique :

1. Les ressources :

Les ressources collectées, d'un montant de 2.039 milliards de DA, enregistrent une progression de 387 milliards de DA (+23,4%) par référence à l'exercice 2009. Elles se répartissent par nature et par segment de clientèle, comme suit :

U = Million de DA

	Entreprises Publiques		PME/PMI		Particuliers/ Ménages		Totaux	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
Total Dinars	1 358 042	1 588 274	135 472	269 065	97 353	112 896	1 590 867	1 970 235
Total Devises (CV DA)	24 406	28 446	8 415	10 132	28 333	29 871	61 154	68 449
Total Général	**1 382 448**	**1 616 720**	**143 887**	**279 197**	**125 686**	**142 767**	**1 652 021**	**2 038 684**

La part des ressources de Sonatrach, suite à l'embellie du marché pétrolier et à l'accroissement substantiel de leur volume, a, néanmoins, évolué, de manière proportionnelle, à la baisse : elle passe de 54% en 2009 à 51,8% en 2010. Ces évolutions traduisent les résultats de la diversification des activités déployées à travers la stratégie de la Banque, durant ces dernières années, en direction des autres segments de la clientèle. Outre la PME/PMI, la Banque a consolidé ses parts de marchés dans le secteur Grandes Entreprises hors hydrocarbures.

Il convient de rappeler que la proportion des ressources de la Sonatrach dans les ressources globales de la Banque est passée de 85 % en 2000, à 75 % en 2005 et à 52 % à la clôture de l'exercice 2010.

Il y a lieu de noter que tous les segments de la clientèle ont participé à cette évolution notamment l'épargne des ménages qui a connu une évolution de 10% et celle de la PME/PMI dont l'évolution des ressources ressortait, au 31/12/2010 à plus de 51 %.

2. Les crédits à l'économie :

Les emplois clientèle de la Banque chiffrent 965 milliards de DA, à la clôture de l'exercice 2010.

Les financements, par secteur juridique sont repris, ci-dessous :

- Secteur Grandes Entreprises : 662 Milliards de DA ;
- Secteur de la PME/PMI : 265 Milliards de DA ;
- Secteur des Particuliers : 38 Milliards de DA.

Dans le domaine du soutien aux particuliers et aux dispositifs gouvernementaux, les crédits autorisés, au titre de l'exercice 2010, couvrent en termes d'engagements, les objectifs retenus pour 2010 :

Unité = Million DA

Rubriques	**Réalisations 2009**	**Réalisations 2010**	**Ecart Réalisation 2009/2010**	**%**
Crédits à la Consommation	14 066	8 333	- 5 733	- 41%
Crédits immobiliers	8 066	11 045	2 979	+ 37%
Micro Entreprises	11 613	18 483	6 870	+ 59%
TOTAL	**33 745**	**37 861**	**+4 116**	**12%**

Dans les crédits immobiliers, la Banque a enregistré, en 2010, une évolution de 37%, passant de 8 Milliards de DA à 11 Milliards de DA.

Les crédits relevant des dispositifs gouvernementaux, ont, pour leur part, enregistré un accroissement de l'ordre de 57% passant de 11,6 Milliards DA à 18,4 Milliards DA.

3. La Monétique :

Carte Carburant :

Durant l'exercice 2010, il est enregistré une montée en charge régulière de ce produit et un élargissement très significatif en termes de segment de clientèle touchée.

En effet, aussi bien des Administrations Centrales, des Collectivités Locales ainsi que des entreprises, tous secteurs confondus, ont adhéré à cette solution.

Une analyse statistique fait ressortir les performances ci-après :

- Nombre de Stations couvertes : 1.376 dont 335 en gérance directe (propriété de Naftal) et 1.041 appartenant au secteur privé.
- Nombre de TPE déployés : 3.582 ont été déployés sur le réseau de stations services Naftal, touchant tout le territoire national (toutes les Wilaya sont couvertes).
- Nombre de Districts Naftal équipés: 43 districts de Naftal, soit la totalité, ont été équipés de Terminaux de Paiement Electronique, reproduisant les mêmes fonctionnalités que celle déployées sur les Terminaux des Agences BEA.
- Nombre de Cartes en circulation : 42.492 cartes ont été délivrées dans le cadre de cette opération

Par ailleurs et dans la perspective du déploiement des stations services sur **l'autoroute Est-Ouest**, des développements informatiques sont en cours à l'effet de doter ces dernières de moyens de paiement modernes (Cartes), sur des Volucompteurs avec des Terminaux embarqués.

Les transactions réalisées durant l'exercice 2010 :

- En paiement par Cartes :
  - Nombre de Transactions : 810.106 ;
  - Montant des Transactions : 967.550.195 DA.

Carte CIB:

Le nombre de cartes CIB activées en 2010 est passé à 95.296 cartes à 75.966 cartes, courant 2009.

Ces cartes ont généré un volume de transactions de 257.997 opérations.

Courant 2011, plus de 100.000 nouvelles cartes ont été délivrées.

Au total, la Banque a réalisé sur ces deux (02) produits, plus de un (01) Million de transactions, au titre de l'exercice 2010.

4. Développement du Réseau en 2011:

Dans le domaine de l'extension du Réseau, il a été enregistré la livraison des agences suivantes :

* Au 30/09/2011: (06 agences)

- DIDOUCHE Mourad – Alger ;
- MASCARA ;
- KHEMISTI ORAN ;
- TLEMCEN 64 ;
- CHLEF

* Au 31/12/2011 : sept (07) agences seront livrées :

- Immeuble tour sis à TIARET ;
- Agence BOUFARIK ;
- Agence Annaba ELYSA ;
- Agence SIDI BEL ABBES ;
- Agence MAJESTIC ORAN ;
- Agence Draria ;
- Agence Hydra ;
- Agence Ain El Bey (Constantine) ;

Le réseau en 2012 sera enrichi, également, de dix (10) nouvelles agences dont l'ouverture e programmée durant cet exercice.

B/ Activité Internationale :

Notre établissement a enregistré des domiciliations de l'ordre de 11,4 Milliards de Dollars en 2010 contre 17,3 milliards de Dollars en 2009.

Le nombre de crédits documentaires traités a atteint 16.562 opérations, soit + 7.671 opérations par rapport à 2009 (+86%).

L'encours des engagements souscrits au titre des garanties internationales a atteint 644 milliards de DA contre 728 milliards de DA en 2009, soit une baisse de 11,5% due à l'arrivée à échéance des garanties reçues dans le cadre du financement des grands projets.

Les dividendes reçus, par notre établissement en 2010, au titre de nos filiales et participations Internationales, ont chiffré 770 millions de DA.

Le portefeuille des participations est appelé à se développer en raison de la création d'une société de capital investissement "Rasmal Investment Algérie " et d'une société de Leasing "Ijar Leasing Algérie", en association avec des partenaires étrangers.

Des négociations ouvertes, par ailleurs, avec l'un des leaders mondiaux de l'assurance en association avec le FNI BAD en vue de la création de deux sociétés d'assurance « vie » et « dommages » ont été matérialisées par la signature du pacte d'actionnaires et par la création, au plan juridique des deux (02) sociétés opérationnelles courant septembre 2011. Ce partenariat regroupe AXA-FNI/BAD-BEA.

Les agrégats financiers au 31/12/2010.

L'exercice clos au 31/12/2010, s'est soldé par les paramètres financiers suivants :

- Masse Bilan : 2.367 Milliards de DA.
- PNB : 36,603 Milliards de DA.
- Résultat Net : 19,168 Milliards de DA.
- Coefficient d'exploitation : 25,54 %.
- Ratio de solvabilité : 35,53 %.

Les fonds propres ont été impactés, en 2010, à hauteur de 29 Milliards de DA, conférant, ainsi, à la Banque des capacités additionnelles de financements et de renforcement substantiel de sa structure financière.

Courant 2011, le capital de la BEA est passé de 24,5 Milliards de DA à 76 Milliards de DA et ce, par incorporation d'une partie des résultats de la Banque.

Etude de Maître Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger)

<<Banque extérieure d'Algérie>>

En abrégé <<B.E.A>> /Société par action au capitale de : 76.000.000.000,00 de dinars

Registre de commerce : 00 B 0011452

Siège social : Alger, 11 Boulevard Colonel Amirouche

Assemblée générale ordinaire annuelle

Approbation des comptes sociaux de l'exercice 2011

Par acte dressé par Me Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger) le 27.06.2012, enregistré, il a été constaté le dépôt au rang de ses minutes pour assurer la conservation et pour qu'il en soit rempli, toutes formalité de publicité qu'il y aura lie.
L'un des originaux du procès-verbal de la délibération en date de 21.06.2012 de l'Assemblé générale ordinaire annuelle ayant statué sur les comptes sociaux de l'exercice clos au 31.12.2011 auquel résulte que :
Ladite assemblé tenue sous la présidence de M. Babaammi Hadji dument mandaté par M le ministre des Finances a notamment :

Sous sa résolution n°01 :

*Approuvé les comptes sociaux relatifs à l'exercice 2011 avec un total bilan de 2.636.705.516.258,94 dinars et un résultat net bénéficiaire de 30.260.305.674,84 dinars et ce après avoir :

- Pris connaissance du rapport de gestion du conseil d'administration et entendu le rapport des commissaires aux comptes :

-pris acte de la certification des comptes de l'exercice clos au 31 décembre 2011 par les commissaires aux comptes.

*Adopte, le rapport de gestion du conseil d'administration complète en cours de séance.

-donné quitus aux administrateurs de leurs mandat pour l'exercice 2011.

Sous sa résolution n°02 :

Décide d'affecter le résultat net de l'exercice d'un montant de 30.260.305.674,84 dinars comme suit :

-Réserves légales : 1513015284 dinars.

-dividendes : 11.500.000.000 dinars.

-Réserves facultatives : 17.247.290.391,84 dinars.

Sous sa résolution n°4 :

*Autorisé, la participation de la banque au rachat des parts sociales détenus par Kalamcom dans le capital social de l'Institut algérien des hauts études financières au prorata de sa participation actuelle.

Sous sa résolution n°05 :

*Marqué son accord à la réalisation de l'augmentation de capital de la Société bancaire de formation par voie de conversion du compte courant d'associés et d'incorporation partielle de réserves facultatives.

Sous sa résolution n°15 :

*Conféré, tous pouvoir au porteur d'une copie ou d'un extrait du procès-verbal pour accomplir toutes formalités de publicité qu'il y'aura lieu.

Publicité légale : une copie authentique de l'acte sus-visé sera déposée pour valoir publicité légale au C.N.R.C d'Alger.

الملحق رقم 6: تقرير عن أداء البنك الخارجي الجزائري

Les performances de LA BEA en 2011

L'Assemblée Générale Ordinaire de la BEA a statué sur les comptes de l'exercice 2011, en date du 21/06/2012.Ces comptes ont été certifiés et approuvés sur la base des paramètres et indicateur suivant :

En matière d'activités commerciales, la banque a clôturé et exercice avec des résultats en nette progression, confirmant la tendance de ces dernière années, témoignant des progrès réalisés en matière de collecte de ressources et de bancarisation, de financement de l'économie nationale et enfin, de diversification de ses activité .

L'année 2011 a connu une progression de l'ordre de 8 soit en valeur absolue, une hausse de 157 milliards de DA.

- Dans cette ressource, l'épargne des particuliers et ménages se manifeste, de manière accrue, conséquence directe de l'augmentation des revenus des ménages améliorant, ainsi la bancarisation de ce segment.
- La part majoritaire dans les ressources globales de la BEA est désormais détenue, par son portefeuilles hors hydrocarbures, la progression des ressources des autres secteurs du portefeuille de la BEA a été plus rapide et plus importante en volume que celles des hydrocarbures.
- Les résultats obtenus traduisent les efforts de diversification entrepris par la banque, durant les derniers exercices.

Dans le domaine du financement de l'économie, l'exercice 2011 a été clôturé avec une enveloppe de crédit additionnelle accordée aux différents secteurs de l'économie (Grandes Entreprise -PME-PMI –Particuliers Ménages) de l'ordre de 115 Milliards de DA, soit u taux d'évolution de 12%.

- Dans cette enveloppe, les crédits d'investissement sont prédominants avec un taux de 54%
- La part de la PME /PMI s'affirme d'exercice. Celle-ci a quasiment doublé.
- Le segment des particuliers et ménages a connu, lui aussi, une progression importante de l'ordre de 21%, le crédit immobiliers aux particuliers a connu une forte progression.

A l'international, la BEA continue de jouer un rôle majeur disposant d'une part de marché de 17% dans les importations et de 98% pour les exportations. Les recettes d'exportation d'hydrocarbures rapatriées, par les services spécialisés de la banque, ont totalisé, en 2011, un montant de 66,9 milliards d'US Dollars.

La structure des importations traitées par la BEA, en 2011, se présente comme suit :

- Fonctionnement : 51%.
- Equipement : 22%
- Services : 19%
- Revente en l'état : 8%

- La qualité de la signature de la banque et son professionnalisme continue d'attirer de la part des grands groupes bancaires internationaux vers la BEA un plus substantiel d'opérations financières.
  Celui-ci a connu, en 2011, une progression de l'ordre de 20%.
  Au plan des agrégats financiers, les principaux résultats se présentant comme suit :
  -un produit net bancaire de 40,6 milliards de DA en amélioration de 11%.
  Un résultat net bénéficiaire de 30,3 milliards de DA, en accroissement de 57,9%.
  Des fonds propres confortés de l'ordre de 230 milliards de DA contre 174,7 milliards de DA en 2010, ce qui induit une capacité d'autant plus importante en matière de prise d'engagements en direction du secteur économique.

  Ce développement multiforme de la banque et sa modernisation soutenue ont été accompagnés d'une observance stricte en matière de ratio de gestion et des exigences prudentielles au titre de la supervision bancaire.

Ainsi, les différents ratios significatifs en matière de bonne santé financière et d'équilibre se déclinent comme suit :

-Ratio de solvabilité : 44 ,26%(norme en vigueur : 8%).
-Ratio de liquidité : 3,20%.
-Coefficient de fonds propres et des ressources permanentes : 103,79%.

Enfin, le capital de BEA est passé de 24.5 Milliards de DA à 76Milliards de DA soit une hausse de 300 % et ce, sur la base unique des réserves et fonds propres cumulés de la Banque.

Les comptes sociaux de la BEA - Exercice 2012 -

L'assemblée générale de la BEA, réunie en date du 05 juin 2013, a approuvé les comptes sociaux de l'exercice 2012, dûment certifiés par les Commissaires aux Comptes.

Le bilan de la BEA a été clôturé:

- Avec une masse de bilan de 2.308 milliards de DA.
- Des bénéfices nets de 35,6 milliards de DA en augmentation de 17,5% par rapport à l'exercice 2011.
- Un produit net bancaire de 44,5 milliards de DA en accroissement d'environ 9,6% par rapport à l'exercice 2011.

Au plan commercial, l'exercice 2012, s'est caractérisé par une évolution des ressources des PME/PMI et des particuliers/ménages à hauteur de 21%.

Dans cette évolution, le segment particuliers/ménages, avec une hausse globale de 15%, a dégagé une épargne annuelle appréciable de l'ordre de 20 milliards de DA, traduisant, ainsi, la capacité de ce segment à une épargne de plus en plus accrue.

Les crédits à l'économie ont connu en 2012, une augmentation de l'ordre de 200 milliards de DA, passant de 1.080 milliards de DA à 1.280 milliards de DA.

Dans cette enveloppe annuelle, les secteurs bénéficiaires sont respectivement les grandes entreprises pour 16 %, le secteur PME/PMI pour 21 % et les particuliers/ménages à hauteur de 44%.

La structure des crédits du portefeuille, quant à elle, se distingue par la prépondérance des crédits d'investissements à hauteur de 66% contre 54% en 2011.

La qualité du portefeuille connait une tendance continue à l'amélioration. Le ratio des créances non performantes nettes de provisions, s'établit au 31/12/2012, à 3,8% pour le portefeuille global et à 0,52% pour les créances envers le secteur privé. .

A travers ces indications financières et la diversification de ses activités, la BEA s'inscrit, de manière structurelle, dans le statut de "banque universelle" et en même temps, s'est affirmée comme une banque au service des intérêts de l'Etat actionnaire.

En effet, durant les quatre (04) derniers exercices, l'activité bancaire de la BEA a généré un flux financier au profit de l'Etat actionnaire, d'un montant de 168,8 milliards de DA, soit au titre de la fiscalité sur les bénéfices pour 51,38 milliards de DA, des dividendes au profit du Trésor pour 41,9 milliards de DA et enfin, au titre de l'augmentation de capital pour un montant de 75,5 milliards de DA.

Il est utile de signaler que les dividendes déterminés, pour l'exercice 2012, sont de 20 milliards de DA.

De même, que l'AGEX de la BEA, dans sa séance du 19/03/2013, a autorisé l'augmentation du capital de 76 milliards de DA à 100 milliards de DA et ce, par incorporation exclusive

d'une partie des résultats accumulés par la banque. Pour rappel, à fin 2010, le capital de cette banque chiffrait 24,5 milliards de DA.

En considérant l'accumulation de capital à travers ses bénéfices, la BEA a généré au profit du secteur public et de l'Etat, cinq (05) fois le capital investi par l'actionnaire.

Ce niveau de capital de 100 milliards de DA place la BEA, en position de "Banque émergente" dans le système bancaire international.

Cela étant, il convient de signaler que toutes les activités ont fortement contribué à l'amélioration des performances de la banque extérieure d'Algérie.

Au plan International, la Banque a maintenu sa position de leader, dans le commerce extérieur et ce, en occupant, en matière d'importations la première place, avec une part de marché de 19,45%, soit l'équivalent de 9,802 Milliards USD, sur l'ensemble des importations réalisées par notre Pays, au 31/12/2012.

Par ailleurs, en matière d'exportations, la Banque a assuré le rapatriement des opérations relatives aux recettes de la Sonatrach, pour un montant de 64,1 Milliards USD.

L'activité courante liée à la fonction Internationale a enregistré une hausse de 96%.

Il convient de rappeler, que la politique de la Banque a limité le financement des opérations de "revente en l'état" uniquement en matière de médicaments, matériaux de construction (rond à béton), inputs agricoles (céréales et engrais) et pièces de rechange.

La part de ce segment, dans la proportion des importations réalisées par la Banque, ne représente pas plus de 3,6%.

Les domiciliations des opérations du commerce extérieur sont reprises ci-dessous :

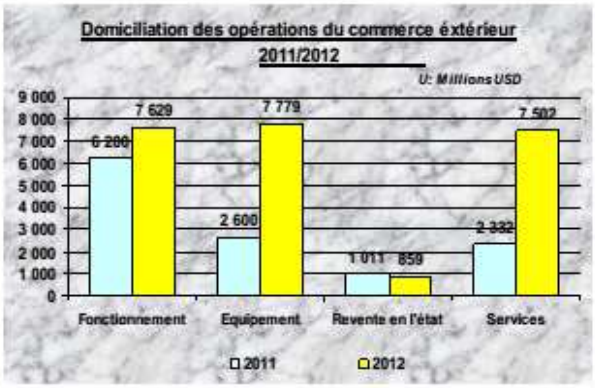

L'encours des engagements souscrits, au titre des garanties internationales a augmenté de 14,8%, exprimant, ainsi, la qualité des relations de la BEA avec ses avec ses correspondants étrangers.

Au plan interne, les actions de modernisation de l'établissement se sont poursuivies avec une dynamique soutenue

L'exercice 2012 a été caractérisé par le lancement d'une expertise qui permettrait de s'orienter, en connaissance de cause, vers l'option la plus appropriée pour la centralisation du Système d'information de la Banque; le chantier en question, mis en œuvre, sera achevé vers le la fin du 2ème trimestre 2013.

Dans le domaine du développement du réseau, l'année 2012, a permis le parachèvement de neuf (09) agences dont l'entrée en exploitation effective est prévue, au plus tard, courant premier semestre 2013.

En matière de ressources humaines, la Banque comptait un effectif de 3.680 éléments au 31/12/2012.

Sur le plan de l'activité du contrôle interne, les résultats obtenus, par les structures de contrôle, en comparaison aux objectifs tracés, au titre de cet exercice, sont probants.

L'action phare ayant caractérisé l'exercice 2012, est celle relative à l'Audit et à l'évaluation du dispositif du Contrôle Interne de la Banque, par un Cabinet Externe.

En matière de nouvelle offre de financement en direction de la PME/PMI, la Banque a mis à la disposition de sa clientèle de nouveaux instruments financiers à travers sa filiale IJAR LEASING ALGERIE et de ses fonds d'investissement de wilayas :

- *La société de leasing "Ijar Leasing Algérie"*

  IJAR LEASING ALGERIE est opérationnel depuis le mois de janvier 2013.

  Pour rappel, IJAR LEASING ALGERIE, est doté d'un capital social de 3,5 milliards de dinars réparti entre la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) à hauteur de 65% et Banco Espirito Santo du Portugal 35%

- *Les Fonds d'investissement de wilayas.*

  Dans le cadre de la Loi de Finances Complémentaire (LFC) 2009 la BEA s'est vue confier la gestion de dix (10) fonds d'investissement de wilaya, pour le compte de l'Etat, à l'effet de soutenir les petites et moyennes entreprises.

Dans ce cadre, la Banque a procédé au traitement d'un nombre important de dossiers qui concernent, notamment, les secteurs d'activité suivants : industries mécanique - textile-électronique, matériaux de construction, aquaculture, agroalimentaire, électroménager,...

Les Agrégats Financiers :

Au plan des agrégats financiers, les principaux indicateurs, de l'exercice 2012, se déclinent comme suit :

- **un total Bilan de** : 2.307 Milliards de DA, soit une baisse de l'ordre de 12.5%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des capitaux propres de** : 203 Milliards DA, en augmentation de 11,4%, comparativement à l'exercice 2011 ;
- **un Produit Net Bancaire de** : 44,5 Milliards DA, soit une amélioration de l'ordre de 9,6%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des Résultats Nets de** : 35,6 Milliards DA, soit un accroissement de 17,5%, par rapport à l'exercice 2011 ;

Les différents ratios financiers de la Banque, au 31/12/2012, sont repris ci-après :

	2011	2012
Ratio de solvabilité	43,99%	44,01%
Ratio de liquidité	3,20	2,56
Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes	103,79%	118,79%

الملحق رقم 8: التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2013

Les principaux résultats financiers, de l'exercice 2013, se présentent comme suit :

- **Un total Bilan de 2.111.443.454.229,51 DA, soit une baisse de l'ordre de 8,32%, par rapport à l'exercice 2012.**
- **Des capitaux propres de 204 Milliards DA, en amélioration de 0,5%, comparativement à l'exercice 2012.**
- **Un Produit Net Bancaire de 45,6 Milliards DA, soit une légère hausse de l'ordre de 2,5%, par rapport à l'exercice 2012**
- **Un Bénéfice Net qui chiffre 20,9 Milliards DA, soit recul de 41,13%, par rapport à l'exercice 2012.**
- **le coefficient d'exploitation, passe de 38,70%, en 2012, à 35,50%, en 2013.**

Il convient de souligner, enfin, la part toujours importante commissions dans le PNB de la Banque qui se décline comme suit :

U : Milliard DA

Exercices	Produit net bancaire	Montant des commissions	Part en %
2008	48,492	8,264	17%
2009	39,446	13,586	34,4%
2010	36,603	17,406	45%
2011	40,617	19,371	47,7%
2012	44,509	23,514	52,8%
2013	45,630	21,1	46,2%

Les différents ratios financiers de la banque, au 31/12/2013, sont repris ci-après :

	2012	2013
- Ratio de solvabilité :	44,01%	35,41%
- Ratio de liquidité :	2,56	1,6
- Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes :	118,79%	94,19%

الفهرس	الصفحة
الإهداء.....	77
الشكر.....	77
ملخص.....	77
قائمة المحتويات.....	77
قائمة الجداول	77
قائمة الأشكال البيانية	77
قائمة الملاحق	77
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة.....	01
تمهيد	02
المبحث الأول:عموميات حول تقييم الأداء، ومؤشرات تقييم الاداء ونموذج camels.....	03
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	03
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء.....	03
الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء	04
الفرع الثالث : أهداف تقييم الاداء.....	04
المطلب الثاني : مفاهيم حول مؤشرات تقييم الأداء.....	05
الفرع الأول: التحليل المالي	05
الفرع الثاني : نموذج العائد على حقوق الملكية (ROA).....	07
الفرع الثالث: القيمة الإقتصادية المضافة	08
المطلب الثالث: عموميات حول نموذج camels.....	09
الفرع الأول: مفهوم نموذج camels.....	09
الفرع الثاني: نشأة وتطور نموذج camels.....	10
الفرع الثالث: متطلبات نموذج camelsومكوناته	11
الفرع الرابع : مميزات وعيوب نموذج camels.....	15
المبحث الثاني : الأدبيات السابقة للدراسة	16
المطلب الأول: الدراسات العربية	17
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	18

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراستان	19
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	21
تمهيد.....	22
المبحث الأول: إختيار عينة الدراسة والطريقة المتبعة والأدوات	23
المطلب الأول: نظرة عامة حول عينة الدراسة	23
الفرع الأول: مفهوم البنك الخارجي الجزائري	23
الفرع الثاني : تعريف البنك الخارجي الجزائري	24
الفرع الثالث: التطور التاريخي للبنك الخارجي الجزائري	24
المطلب الثاني : طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات والادوات.....	25
الفرع الأول : طريقة جمع البيانات	25
الفرع الثاني : تلخيص المعطيات	25
الفرع الثالث: تحديد المتغيرات.....	26
الفرع الرابع : الأدوات	26
المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية.....	28
المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية.....	28
الفرع الأول: تقييم كفاءة رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.....	28
الفرع الثاني : تقييم جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.....	30
الفرع الثالث: تقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري.....	33
الفرع الرابع : تقييم ربحية البنك الخارجي الجزائري	35
الفرع الخامس : تقييم سيولة البنك الخارجي الجزائري.....	38
الفرع السادس: تقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق.....	41
الفرع السابع : تصنيف البنك النهائي	42
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	43
الفرع الأول: تحليل كفاءة رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.....	43
الفرع الثاني : تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.....	44
الفرع الثالث: تحليل جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري.....	45
الفرع الرابع: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري	46

الفرع الخامس: تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري	47
الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق.....	49
الفرع السابع : تحليل التصنيف النهائي للبنك الخارجي الجزائري	49
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات	50
خلاصة الفصل الثاني	52
الخاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	56
الملاحق	59
الفهرس	77